ظاهرة نقد القراءات و منهج الطبري فيها

الأستاذ الدكتور
إسماعيل أحمد الطحان
أستاذ ورئيس قسم التفسير والحديث

في هذا البحث وقفة مع ظاهرة نقد القراءات بين الناقدين والمدافعين ، نستكشف من خلالها وجه الحق في هذه القضية ، ولنرى بصفة عامة إقرار مبدأ النقد أو عدمه ، وهل القراءات كلها في ذلك سواء ؟

تمهيد

من المقولات المقررة ، والمكررة في ميدان القراءات القرآنية (أن القراءة سنة متبعة) ، وينسبها علماء القراءات إلى كثير من الصحابة والتابعين ؛ فقد جاء في حديث ابن الجزرى ت (٨٣٣ هـ) عن عمر بن الخطاب ، وزيد بن ثابت رضى الله عنهما ، وعن ابن المنكدر ، وعروة بن الزبير ، وعمر بن عبد العزيز ، وعامر الشعبى أنهم قالوا : (القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول ، فاقرأوا كما علمتم[1]) .

وكان من المفروض أن تحمى هذه المقالة (القراءات) من أن يُتعرض لها بنقض أو تخطئة أو رفض .

وربما فرضت هذه المقالة الحماية للقراءات بعض الوقت حين اشتغل النحاة الأوائل بفرض قواعدهم على اللغة ، ورأوا في بعض القراءات من الظواهر الإعرابية واللغوية ما لا يتفق مع مقاييسهم فنحوها جانبا ، واكتفوا بعدم الاستشهاد بها ؛ إذ كانت مخالفة لقواعدهم ، مع الاعتذار لأنفسهم بأنها (سنة) لا يجوز التعرض لها .

وظل هذا الشعور بضرورة تجنب التعرض للقراءات القرآنية ملازما لكثير من المشتغلين بالنحو ـ وبخاصة بين أبناء الجيل الأول ـ وجلهم من القراء الذين ورثوا طائفة من وجوه القراءات هى سابقة في الزمن ـ ولا شك ـ على الاشتغال باللغة والنحو ، ولم يزد الخلاف بين أقطاب هذا الجيل عن أن يسلك الواحد منهم بقراءته مسلكا نحويا يرتضيه وإن خالفه غيره ، مثل ما كان من الخلاف بين عيسى بن عمر ت (١٤٩ هـ) وأبى عمرو بن العلاء ت

---

(١) النشر : ابن الجزرى ١/١٧ .

(١٥٤ هـ) في قراءة (هؤلاء بناتى هن أطهر لكم) ٧٨/١٠ ، يقرؤها عيسى بن عمر بنصب (أطهرَ) وينكرها عليه معاصره أبو عمرو بن العلاء ، ويرى الرفع أحسن .

وما إن انقضى هذا الجيل بانتهاء النصف الأول من القرن الثانى حتى اشتد ساعد النحاة في فرض قواعدهم على الناطقين بالعربية ، وتبدل هذا الاستحياء من القراءات فتجرأ كثير من النحاة عليها وأخضعوها للنقد على نحو ما يفعلون بسائر الكلام .

واستفتح هذه الحملة وحمل لواءها نحاة البصرة ، ثم تابعهم غيرهم من اللغويين والمفسرين ومصنفى القراءات ، ولم يفرقوا بين قراءة سبعية أو عشرية أو ما فوق ذلك[٢] .

ولا شك في أن الطبرى ت (٣١٠ هـ) كان واحدا من هؤلاء فكل من عايش تفسيره يطلع على موقفه من القراءات ، فقد استخدم بشأنها عبارات تؤذن بردها والطعن فيها ـ على الرغم من تواترها عند من يرون ذلك ممن يدافعون عنها ـ حتى إن بعض المحدثين ألف كتابا بعنوان (دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبرى المفسر) صدر في أغسطس ١٩٧٨ م حمل فيه على الطبرى وزيف مسلكه ، وحمّله وزر من أتى بعده من القراء والمفسرين الذين نهجوا نهجه ، واقتدوا به في ردّ بعض القراءات والطعن فيها .

والطبرى ـ وإن كان واحدا من هؤلاء الناقدين للقراءات ـ فليس المتهم الأول في الطعن على القراءات ـ على ما ذهب إليه ابن الجزرى ـ فهو مسبوق في ذلك ، ومتبوع فيه . .

فقد سبقه :

عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمى ت (١١٧ هـ) ، وعاصم الجحدرى ت (١٢٨ هـ) ، وأبو عمرو بن العلاء ت (١٥٤ هـ) ، وهارون الأعور ت (١٧٠ هـ) ، والخليل بن أحمد ت (١٧٥ هـ) ، وأبو الحسن الأخفش ت (١٧٧ هـ) ، وسيبويه ت (١٨٠ هـ) والكسائى ت (١٨٩ هـ) ، ويعقوب الحضرمى ت (٢٠٥ هـ) ، والفراء ت (٢٠٧ هـ) ، والأصمعى ت (٢١٦ هـ) ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ت (٢٢٤ هـ) ، والمازنى ت (٢٤٩ هـ) ، وأبو حاتم السجستانى ت (٢٥٥ هـ) ، وابن قتيبة ت (٢٧٦ هـ) والمبرد ت (٢٨٥ هـ) .

وقفاه من بعده :

الزجاج ت (٣١١ هـ) ، وابن مجاهد ت (٣٢٤ هـ) ، وأبو جعفر النحاس ت (٣٣٨ هـ) ، وأبو على الفارسى ت (٣٧٧ هـ) ، وأبو الفتح عثمان بن جنى ت

---

(٢) راجع دراسات لأسلوب القرآن : الشيخ محمد عضيمة ١٩/ .

(٣٩٢ هـ) ، والزمخشرى ت (٥٣٨ هـ) وابن عطية ت (٥٤١ هـ) .

وقد شغلنى أمر هؤلاء جميعا سواء من جاءوا بعد الطبرى أو سبقوه فكلهم من الأئمة الأعلام الذين يعرفون للقراءات حقها ، ولا تغيب عنهم سنّيتها ، ، ولا يتهمون بإلقاء القول على عواهنه .

وشد ما لفتنى قسوة بعض هؤلاء الناقدين على القراء إذْ رموهم باللحن . وعدم الدراية باللغة ، والتخليط والاضطراب والوهم وسوء الفهم .

وكان أمرا طبيعيا أن تثير هذه القسوة حماسة بعض العلماء لينصبوا أنفسهم للدفاع عن القراءات والقراء . .

ومن هؤلاء :

ابن خالويه ت (٣٧٠ هـ) في حجته ، وأبو عمرو الدانى ت (٤٤٤ هـ) في منجد القارئين ، وابن حزم ت (٤٥٦ هـ) في كتابه الفصل فى الملل والنحل ، والقشيرى ت (٤٧٥ هـ) والحريرى ت (٥١٦ هـ) في كتابه درة الغواص ، والفخر الرازى ت (٦٠٦ هـ) في تفسيره ، وابن المنير ت (٦٣٣ هـ) في كتابه الانتصاف على الكشاف ، والنيسابورى ت (٧٢٨ هـ) في تفسيره ، وأبو حيان ت (٧٤٥ هـ) في تفسيره البحر المحيط ، والزركشى ت (٧٩٤ هـ) في كتابه البرهان في علوم القرآن ، والدمامينى ت (٨٢٧ هـ) ، وابن الجزرى ت (٨٣٣ هـ) في كتابه النشر ، والسيوطى ت(٩١١ هـ) في الاقتراح .

وأمام هذا المعترك بين نقد القراءات والدفاع عنها لم يكن بد من وقفة متأنية مع كلا الفريقين الناقدين والمدافعين نستكشف من خلالها وجه الحق في هذه القضية ، ولنرى بصفة عامة إقرار مبدأ النقد أو عدمه ، وهو مدخل لابد منه لدراسة (منهج الطبرى في نقد القراءات) .

ووصولا إلى هذا الهدف كان علينا أن نؤرخ لبدء ظاهرة النقد قبل الطبرى ، ونتابع سيرها بعده ، مع عرض نماذج من صور هذا النقد ، نجتزىء بقليلها عن كثيرها ، مستهدفين به تسجيل الوقائع فحسب ، لا مقابلة نقد القراءة بالدفاع عنها فذلك أمر مفروغ منه ، وثابت في كتب التفسير والقراءات ، وسواء لدينا قوى جانب المدافعين أو ضعف ، فإنه لا ينفى ظاهرة النقد من حيث هى واقعة تحتاج إلى تفسير يقر مبدأ النقد أو ينكره ، وهل القراءات كلها في ذلك سواء ؟ .

ظاهرة نقد القراءات

أولا : مرحلة ما قبل الطبرى :

في القرن الأول الهجرى :

١ ـ عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها ت (٥٨ هـ) .

ترجع بداية هذه الظاهرة إلى عهد الصحابة رضوان الله عليهم فقد روى البخارى عن عروة ابن الزبير ت (٩٣ هـ) عن عائشة رضى الله عنها قالت : وهو يسألها عن قول الله تعالى (حتى إذا استيأس الرسل) قال : قلت : (كذبوا) أم (كذّبوا) قالت عائشة : (قد كذّبوا) بتشديد الذال ١٢/١١٠ .

وفي رواية أبي اليمان عن شعيب عن الزهرى عن عروة فقلت لها لعلها (كذبوا) مخففة قالت : معاذ الله .

قال ابن حجر : وهذا ظاهر في أنها أنكرت القراءة بالتخفيف بناء على أن الضمير للرسل . وقد قرأها بالتخفيف ابن مسعود ، وابن عباس ، وأبو عبد الرحمن السلمى ، والحسن البصرى ، وابن كعب القرظى . . وظاهر السياق أن عروة كان يوافق ابن عباس قبل أن يسأل خالته[٣] .

وقرأها بالتخفيف كذلك أئمة الكوفة من القراء : عاصم ، ويحيى بن وثاب ، والأعمش ، وحمزة ، والكسائى ، ووافقهم من الحجازيين أبو جعفر بن القعقاع[٤] .

٢ ـ سعد بن أبي وقاص ت (٥١ هـ) .

نقل ابن حجر : أن سعيد بن المسيب ت (٩٤ هـ) كان يقرأ (أو ننسها) ١٠٦ / ٢ بنونين ، فأنكرها عليه سعد بن أبي وقاص وكانت قراءته (أو تنساها) بفتح التاء خطابا للنبى صلى الله عليه وسلم[٥] .

ونقل الطبرى بإسناده : قال : عن ابن ربيعة الثقفى قال : سمعت سعد بن أبي وقاص يقول (ما ننسخ من آية أو تنسها) بالتاء ، قلت له : فإن سعيد بن المسيب يقرؤها (أو نُنسها) بالنون المضمومة ، قال : فقال سعد : إن القرآن لم ينزل على المسيب ، ولا على آل

---

(٣) فتح البارى : ابن حجر ٢٩٥/٨ ـ ٢٩٨ .

(٤) فتح البارى : ابن حجر ٢٩٦/٨ ، المحرر الوجيز : ابن عطية ١٠٠/٨ ط الدوحة .

(٥) فتح البارى : ابن حجر ١٣٦/٨ .

المسيب . . وقد قرأها بالنون المضمومة قراء أهل المدينة والكوفة[٦] .

٣ ـ عبد الله بن عباس ت (٦٨ هـ)

نقل الطبرى عن الفراء قال أبو بكر بن عياش حدثنى عاصم ، عن أبى رزين ، عن أبى يحيى أن ابن عباس لقى ابن أخى عبيد بن عميرت (٧٤ هـ) فقال : إن عمك لعربى فماله يلحن في قوله : (إذا قومك منه يصدون) ٤٣/٥٧ بضم الصاد ، وإنما هى (يصدون) بكسر الصاد[٧] .

وقد قرأها بالضم على بن أبى طالب ، وأنكرها ابن عباس[٨] .

في القرن الثاني الهجرى :

٤ ـ عاصم الجحدرى ت (١٢٨ هـ)

نقل ابن عطية أن الزهرى ، وإبراهيم النخعى ت (٩٦ هـ) قرآ (ولولدىّ) في قوله تعالى (ربنا اغفر لى ولوالدى) ١٤/٤١ على أنه دعاء لإسماعيل وإسحاق ، وأنكرها عاصم الجحدرى ، وقال : إن في مصحف أبىّ بن كعب (ولأبوى)[٩] .

٥ ـ أبو عمرو بن العلاء ت (١٥٤ هـ)

قرأ ابن أبى إسحاق ت (١١٧ هـ) : (هؤلاء بناتى هن أطهر لكم) ١١/٧٨ ، بنصب (أطهرَ) ، وتابعه عيسى بن عمر الثقفى ت (١٤٩ هـ) فأنكرها عليه معاصره أبو عمرو بن العلاء ت (١٥٤ هـ) ودارت بين الاثنين مناظرة قال فيها أبو عمرو لعيسى : كيف تقول : هؤلاء بنى ، هم ماذا ؟ قال عيسى : عشرين رجلا ، فأنكر ذلك أبو عمرو .

وقرأها بالنصب ابن مسعود ، والحسن ، وعيسى بن عمر ، ولم يجزها الخليل ت (١٧٥ هـ) ، وقال سيبويه ت (١٨٠ هـ) هى لحن ، وأنكرها الأخفش ت (١٧٧. هـ) ، وقرأها العامة بالرفع[١٠] .

قرأ نافع ، وعاصم ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائى (إذْ أنتم بالعُدوة الدنيا . .)

---

(٦) جامع البيان : الطبرى ٣٧٩/١ .
(٧) الطبرى ٥٢/٢٥ .
(٨) البحر المحيط : أبو حيان ٢٥/٨ .
(٩) المحرر الوجيز ٢٥٦/٨ .
(١٠) القرطبى : ٧٦/٩ .

٨/٤٢ بضم العين ، وقرأ ابن كثير ، وأبو عمرو (بالعِدوة) بكسر العين ، قال أبو حيان : وأنكر أبو عمرو الضم فيها ، وقال الأخفش ت (١٧٧ هـ) لم نسمع من العرب إلا الكسر ، وقال أبو عبيد ت (٢٢٤ هـ) الضم أكثرهما[١١] .

٦ ـ هارون الأعور ت (١٧٠ هـ) .

قرأ أبو عمرو ، وعاصم ، ونافع ، وحمزة ، والكسائى (يا أبت) ١٢/٤ ، ١٩/٤٢ بكسر التاء ، وقرأها أبو جعفر ، والأعرج ، وابن عامر (ياأبت) بفتح التاء .

قال أبو حيان : وقد لحن هارون الأعور ت (١٧٠ هـ) القراءة بالفتح[١٢] .

٧ ـ أبو الحسن الأخفش ت ((١٧٧ هـ)

في قوله تعالى (فنظرة إلى ميسرة) ٢/٢٨٠ قرأ الجمهور (ميسرة) بفتح السين ، وقرأ نافع وحده (ميسُرة) بضم السين بوزن مفعُلة ، وهو بالضم قليل وأكثر كلامهم مفعَلة بالفتح قاله ابن عطية .

وأنكر أبو الحسن الأخفش ت (١٧٧ هـ) قراءة نافع بضم السين وقال : ليس في الكلام (مفعُل) بضم العين[١٣] .

في قوله تعالى (وما أنتم بمصرخيّ) ١٤/٢٢ قرأ الجمهور (بمصرخيّ) بفتح الياء ، وقرأ يحيى بن وثاب ، والأعمش ، وحمزة (بمصرخيّ) بكسر الياء مشددة .

قال الأخفش : ما سمعت هذا من أحد من العرب ، ولا من النحويين ، وقال الفراء : لعلها من وهم القراء طبقة يحيى ، فإنه قل من سلم منهم من الوهم ، وقال أبو عبيد : نراهم غلطوا ، ظنوا أن الباء تكسر ما بعدها ، وقال المبرد : لو صليت خلف إمام يقرؤها هكذا لأخذت نعلى ومضيت ، وأنكرها أبو حاتم ، والزجاج وقال هى قراءة رديئة مرذولة ، وقال النحاس : صار هذا إجماعا ولا يجوز أن يحمل كتاب الله على الشذوذ ، وقال الزمخشرى هى قراءة ضعيفة[١٤] .

٨ ـ سيبويه ت (١٨٠ هـ)

في قوله تعالى (ياأيها النبى) ١/٦٦ قال سيبويه ت (١٨٠ هـ) قد بلغنا أن قوما من أهل

---

(١١) البحر ٤٩٩/٤ .
(١٢) البحر ١٩٣/٦ .
(١٣) المحرر الوجيز ٤٩٥/٢ ، المخصص : ابن سيده ١٩٦/١٤ .
(١٤) المحرر الوجيز : ٢٢٩/٨ .

الحجاز ـ من أهل التحقيق ـ يحققون (نبى ، وبرية) أى يقرؤونها بالهمز . وذلك قليل رديء . وعقب عليه الرضي في شرح الشافية : فقال : مذهب سيبويه أن ذلك رديء مع أنه قرىء به ، ولعل القراءات السبع عنده ليست متواترة ، والآلم يحكم برداءة ما ثبت منها[15] .

٩ ـ الكسائى ت (١٨٩ هـ)

في قوله تعالى (قد سمع الله . .) ١/٥٨ قرأ أبوعمرو، وهشام، وحمزة، والكسائى، وخلف (قد سمع) بإدغام الدال في السين وقرأ الجمهور بالبيان .

قال أبو حيان : قال خلف بن هشام البزار سمعت الكسائى يقول : من قرأ (قد سمع) فبين الدال عند السين فلسانه أعجمى ليس بعربى وعقب عليه أبو حيان فقال : ولا يلتفت إلى هذا القول فإن الجمهور على البيان[16] .

فى القرن الثالث الهجرى :

١٠ ـ أبو زكريا الفراء ت (٢٠٧ هـ) .

في قوله تعالى (وكذلك زين لكثير من المشركين قتلِ أولادهم شركاؤهم) ٦/١٣٧ ، قرأ ابن عامر (زُين) بضم الزاى وكسر الياء ، (قتلُ) بضم اللام ، (أولادهم) بفتح الدال ، (شركائهم) بكسر الهمزة .

قال الفراء : ليس قول من قال (ذلك) بشيء ، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ، ولم نجد مثله في العربية[17] .

١١ ـ الأصمعى ت (٢١٦ هـ)

في قوله تعالى (ما لكم من ولايتهم من شيء) ٨/٧٢ قرأ الجمهور (ولايتهم) بفتح الواو ، وقرأ ابن وثاب ، والأعمش ، وحمزة بكسر الواو ، قال أبو حيان ، حكى عن أبى عمرو ، والأصمعى ت (٢١٦ هـ) أن كسر الواو هنا لحن ، لأن فِعالة إنما تجيء فيها كان صنعة أو معنى متقلدا ، وليس هنالك تولى أمور .

وخطأ الأصمعى أبا الحسن الأخفش في قوله : والكسر فيها لغة ، ولحنَّ الأعمشَ في قراءته بالكسر[18] .

---

(١٥) راجع الشافية : ٣/٣٥ .

(١٦) راجع البحر : ٨/٢٣٢ .

(١٧) معانى القرآن : الفراء ١/٣٥٨ .

(١٨) البحر ٦/١٣٠ ، المحرر الوجيز ٦/٣٨٩ .

١٢ ـ أبو عبيد القاسم بن سلام ت (٢٢٤ هـ)
في قوله تعالى (وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة) ٢/٥١ قرأ أبو عمرو (وعدنا) بغير ألف ، وقرأ (واعدنا) مجاهد والأعرج ، وابن كثير ،، ونافع ، والأعمش ، وحمزة ، والكسائى ، واختار أبو عبيد القاسم بن سلام ت (٢٢٤ هـ) قراءة أبي عمرو بغير ألف وأنكر قراءة من قرأ (واعدنا) بالألف ، وقال : لأن المواعدة تكون من البشر ، فأما الله عز وجل فإنما هو المنفرد بالوعد والوعيد ، ووافق أبا عبيد على ذلك ، أبو حاتم ت (٢٥٥ هـ) واختار الزجاج (واعدنا) لأن الطاعة في القبول بمنزلة المواعدة ، ووافقه أبو جعفر النحاس وقال هى بالألف أجود وأحسن[١٩] .

١٣ ـ أبو عثمان المازنى ت (٢٤٩ هـ)
في قوله تعالى (لكم فيها معايش) ٧/١٠ قال المازنى قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمز خطأ فلا يلتفت إليها وإنما أخذت عن نافع ت (١٦٩ هـ) ولم يكن يدرى ما العربية وله أحرف يقرؤها لحنا نحوا من هذا[٢٠] .

١٤ ـ أبو حاتم السجستاني ت (٢٥٥ هـ)
في قوله تعالى (إن قتلهم كان خطأ كبيرا) ١٧/٣١ قرأ ابن كثير وعطاء (خِطاءً) بكسر الخاء ومد الطاء بعدها همزة ، قال أبو حاتم هى غلط ، وقال النحاس ت (٣٣٨ هـ) لا أعرف لهذه القراءة وجها ، وقرىء (خَطاء) بفتح الخاء ومد الطاء مع الهمز ، وعزاها ابن الجوزى إلى أبي رزين ، وعزاها القرطبى إلى الحسن ، وقال أبو حاتم : لا يُعرف هذا في اللغة ، وهى غلط غير جائز[٢١] .

١٥ ـ ابن قتيبة ت (٢٧٦) هـ
في قوله تعالي (ولا أدراكم به) ١٠/١٦ قرأ ابن عباس ، وابن سيرين ، والعطاردى ، والحسن البصرى ، وابن أبي عبلة ، وشيبة (ولا أدرأتكم) قال ابن قتيبة : قد قرأ بعض المتقدمين (ولا أدرأتكم) فهمز وإنما هو من (دريت بكذا وكذا) . . وما أقل من سلم من هذه الطبقة في حرفه من الغلط والوهم[٢٢] .

---

(١٩) القرطبى ١/٣٩٤ ، المحرر ١/٢٩٠ .
(٢٠) راجع المنصف : ابن جنى ١/٣٠٧ .
(٢١) القرطبى ١٠/٢٥٢ ، زاد المسير ٥/٣٠ .
(٢٢) راجع المحرر الوجيز ٧/١١٩ ، تأويل مشكل القرآن : ابن قتيبة /٦١ .

فى قوله تعالى (كذب أصحاب الأيكة) ١٧٦ /٢٦ قرأ الحرميان وابن عامر (ليكة) بلام مفتوحة ممنوعة من الصرف ، وطعن ابن قتيبة في هذه القراءة ، وكذلك المبرد ت (٢٨٥ هـ) ، وقال : من قرأ بالفتح وزعم أن (ليكة) بوزن ليلة : اسم بلد فتوهمٌ قاد إليه خط المصحف . .

وعقب أبو حيان على هذا الطعن فقال : وهذه نزعة اعتزالية يعتقدون أن بعض القراءة بالرأى لا بالرواية[٢٣] .

١٦ ـ أبو العباس المبرد ت (٢٨٥ هـ)

في قوله تعالى (وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم) ١١/١١١ قرأ حمزة وحفص عن عاصم (إنّ ولمّا) بتشديدهما فقيل إنه لحن وحُكى عن المبرد ت (٢٨٥ هـ) أن هذا لا يجوز ، وقال الكسائى : الله أعلم بهذه القراءة وما أعرف لها وجها ، وقال الفارسى : التشديد فيهما مشكل .

وعقب أبو حيان فقال : وهذه جسارة من المبرد على عادته ، وكيف تكون قراءة متواترة لحناً ، ولو سكت أو قال كما قال الكسائى لكان أوفق[٢٤] .

ثانيا : مرحلة الطبرى ومن بعده

في القرن الرابع الهجرى وما بعده

١٧ ـ ابن جرير الطبرى ت (٣١٠ هـ)

في قوله تعالى (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم) ٦/١٣٧ .

قال الطبرى : اختلفت القراء في ذلك . . وقرأ بعض أهل الشام (زين) بضم الزاى (قتلُ) بالرفع (أولادهم) بالنصب ، (شركائهم) بالخفض بمعنى ، وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ شركائهم أولادَهم ؛ ففرقوا بين الخافض والمخفوض بما عمل فيه من الاسم ، وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح . .

والقراءة التى لا أستجيز غيرها قراءة (زين) بالفتح ، ونصب القتل وخفض (أولادهم) بإضافة القتل إليهم ورفع (الشركاء) بفعلهم ؛ لأنهم هم الذين زينوا للمشركين قتل أولادهم على ما ذكرت من التأويل . . وإنما قلت لا أستجيز القراءة بغيرها ؛

---

(٢٣) راجع الكشاف ٣٣٢/٣ ، البحر ٣٧/٧ ، والكشف : مكى ٣٢/٢ .

(٢٤) راجع القرطبى ١٠٥/٩ ، المحرر الوجيز ٤٠٧/٧ ، البحر ٢٦٧/٥ .

لإجماع الحجة من القراء عليه ، وأن تأويل أهل التأويل بذلك ورد ، ففي ذلك أوضح بيان على فساد ما خالفها من القراء[٢٥] .

قال ابن الجزرى : ومعلوم أن القراءة التى لم يستجزها الطبرى هى قراءة ابن عامر إمام أهل الشام ، وأول من نعلمه أنكر هذه القراءة وغيرها من القراءات الصحيحة وركب هذا المحظور ابن جرير الطبرى بعد الثلاثمائة ، وقد عد ذلك من سقطات ابن جرير ، حتى قال السخاوى : قال لى شيخنا أبو القاسم الشاطبى (إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر) .

ونقول : فات ابن الجزرى أن يعلم أن الفراء ت (٢٠٧ هـ) لم يستجزها من قبل الطبرى[٢٦] .

١٨ ـ أبو إسحاق الزجاج ت (٣١١ هـ)

في قوله تعالى (وكذلك ننجى المؤمنين) ١٢/٨٨ قرأ العامة (ننجى) بنونين ، وقرأ ابن عامر (نجى) بنون واحدة ، وجيم مشددة ، وياء ساكنة على الفعل الماضى ، وإضمار المصدر أى وكذلك نُجىّ النجاء المؤمنين . وخطأها أبو حاتم وأبو إسحاق الزجاج ت (٣١١ هـ) وقالا هى لحنٌ[٢٧] .

١٩ ـ أبو بكر بن مجاهد ت (٣٢٤ هـ) .

في قوله تعالى (وإذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون) ١١٧ / ٢ قرأ العامة (فيكون) بالرفع ، وقرأ ابن عامر (فيكونَ) بالنصب قال أبو بكر بن مجاهد ت (٣٢٤ هـ) في قراءة ابن عامر : هذا لحن وضعف الفارسى ت (٣٧٧ هـ) هذه القراءة ولكنه وجهها على ضعفها على أنه جواب على لفظ (كن) ؛ لأنه جاء بلفظ الأمر فهو شبيه بالأمر الحقيقى ، ولم يقبل أبو حيان كلام ابن مجاهد وقال : هذا خطأ ؛ لأن هذه القراءة في السبعة فهى متواترة ، وابن عامر رجل عربى لم يكن ليلحن[٢٨] .

٢٠ ـ أبو جعفر النحاس ت (٣٣٨ هـ)

في قوله تعالى (ولا يحسبن الذين كفروا سبقوا إنهم لا يعجزون) ٨/٥٩ ، روى عن ابن محيصن أنه قرأ (لا يعجزون) بتشديد الجيم وكسر النون ، قال أبو جعفر النحاس ت

---

(٢٥) راجع الطبرى ٣٣/٨ .

(٢٦) راجع النشر ٢٦٤/٢ ، ومعانى القرآن للفراء ٣٥٨/١ .

(٢٧) راجع القرطبى ٣٣٤/١١ ، ٣٣٥ .

(٢٨) راجع المحرر الوجيز ٤٦٢/١ ، والبحر المحيط ٣٦٦/١ .

(٣٣٨ هـ) وهذا خطأ من وجهين : أحدهما : أن معنى عجزّة ضعفه وضعف أمره والآخر ؛ أنه كان يجب أن يكون بنونين[٢٩] .

٢١ ـ أبو على الفارسى ت (٣٧٧ هـ) .

في قوله تعالى (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) ٤/١ قرأها حمزة (والأرحام) بالجر عطفا على الضمير ، قال : أبو على الفارسي : وهذا ضعيف في القياس[٣٠] .

٢٢ ـ أبو الفتح عثمان ابن جنى ت (٣٩٢هـ)

في قوله تعالى (وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم) ٢/٣٤ قرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع (للملائكة اسجدوا) بضم التاء قال الفارسي : وهذا خطأ ، وقال الزجاج : أبو جعفر من رؤساء القراءة ولكنه غلط فى هذا ، وقال ابن جنى : ـ في المحتسب ـ وهذا ضعيف عندنا جدا ، ذلك لأن (الملائكة) في موضع جر فالتاء مكسورة كسرة إعراب . . ونقل عنه ابن عطية : وهذا الذى ذهب إليه أبو جعفر إنما يجوز إذا كان ما قبل همزة الوصل ساكنا صحيحا نحو قوله تعالى (قالت اخرج عليهن)[٣١] .

٢٣ ـ محمود بن عمر الزمخشرى ت (٥٣٨ هـ)

في قوله تعالى (فيغفر لمن يشاء) ٢/٢٨٤ .

قرأ أبو عمرو بن العلاء بإدغام الراء في اللام .

قال الزمخشرى : ومدغم الراء في اللام لاحن مخطىء خطأ فاحشا ، وراويه عن أبي عمرو مخطىء مرتين : لأنه يلحن ، وينسب اللحن إلى أعلم الناس بالعربية مما يؤذن بجهل عظيم[٣٢] .

٢٤ ـ ابن عطية الأندلسى ت (٥٤١ هـ)

في قوله تعالى (مذبذبين بين ذلك) ١٤٣ / ٤ .

قرأت العامة (مذبذبين) بضم الميم وفتح الذالـين ، وقرأ الحسن ابن أبي الحسن (البصرى) (مذبذبين) بفتح الميم والذالين . . قال ابن عطية : وهى قراءة مردودة .

وعقب عليه أبو حيان : الحسن البصرى من أفصح الناس ، يحتج بكلامه فلا ينبغى أن ترد

---

(٢٩) راجع القرطبى ٣٤/٧ ، ٣٥ .

(٣٠) راجع المحرر الوجيز ٤٨٤/٣ .

(٣١) راجع المحرر الوجيز ٢٤٤/١ ، المحتسب ٧١/١ .

(٣٢) الكشاف ٣٣٠/١ .

قراءته ولها وجه في العربية وهو أنه أتبع حركة الميم بحركة الذال[٣٣] .

٢٥ ـ أبو البقاء العكبرى ت (٦١٦ هـ)

في قوله تعالي (إنكم لذائقو العذاب الأليم) ٣٨/٣٧ الأصل (لذائقون) فحذفت النون استخفافا وخفضت بالإضافة وأجاز النصب سيبويه في قوله (والمقيمى الصلاةَ) . . .

قال أبو البقاء : الوجه الإضافة ، وقرىء شاذا بالنصب ، وهو سهو من قارئه ، لأن اسم الفاعل تحذف منه النون وينصب إذا كان فيه الألف واللام[٣٤] .

تفسير ورأى :

هذه نماذج للقراءات المردودة عبر سبعة قرون من الزمان ردها أئمة أعلام على قراء أعلام من السبعة والعشرة ومن فوقهم ، وقد اجتزأنا بالقليل إذْ هو كافٍ فيما استهدفناه من تسجيل وقائع نقد القراءات ، واعتبرناه بنانا تومىء إلى كثير مما يشاكله . وقد حفلت كتب التفسير والقراءات بالكثير الذى لا يحصى من ذلك ، كما حظيت قراءات كثيرة من هذه القراءات بالدفاع عنها ، ولم تعدم وجها يصح به قبولها ، قوى هذا الوجه أو ضعف ـ على نحو ما أثبتته كتب التفسير والاحتجاج للقراءات ، وظلت قراءات أخرى خارج دائرة القبول فلم تحظ بدفاع موضوعى يسوغ قبولها ، ولكنها على أية حال ظفرت بدفاع عام شنه بعض المتأخرين من المفسرين ومصنفى القراءات ضد الطاعنين ، ويمكن أن يلخص فيما يلي :

١ ـ قد يكون الطعن في القراءات المتواترة قبل علم منكرها بتواترها[٣٥] .

٢ ـ قد يكون الطعن في القراءات من قبل النحاة بتحكيم أقيستهم ؛ وهو تحكم مردود؛ لأن القراءة لا تتبع العربية ، بل العربية تتبع القراءة لأنها مسموعة من أفصح العرب وهو نبينا محمد صلى الله عليه وسلم[٣٦] .

٣ ـ لا بأس أن يكون فى القراءات فصيح وأفصح وكل ذلك من تيسيره تعالى القرآن للذكر .

٤ ـ الناس ليسوا متعبدين بأقوال النحاة ، ولا مبالاة بمخالفتهم إذ أن القراءة سنة .

٥ ـ القراء لا يعولون في القراءة على الأفشى في اللغة ، والأقيس في العربية ؛ بل على الأثبت في

---

(٣٣) راجع المحرر الوجيز ٢٦٩/٤ ، البحر ٣٧٨/٣ ، ٣٧٩ .

(٣٤) راجع القرطبى ٧٦/١٥ ، إملاء ما منّ به الرحمن : العكبرى ١٠٧/٢ .

(٣٥) فتح البارى ٢٥٦/٨ .

(٣٦) غيث النفع : ٤٩ ، ٥٠ .

الأثر والأصح في النقل ، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة ؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها[٣٧] .

ولم يكن المدافعون أقصر لسانا من الطاعنين في القراءات ؛ فإذا كانوا قد نسبوا القراء إلى الخلط والاضطراب والوهم وسوء الفهم ـ فقد نسب المدافعون الطاعنين إلى الضعف والغباء وعدم الإحاطة باللغة وقلة المعرفة بالنحو ، والعجمة المفسدة لألسنتهم ، وسوء الأدب ، حتى ابن مجاهد ـ صاحب السبعة ـ لم ينج من ذلك فقد قالوا عنه : كان إماما فى القراءات ولكنه كان ضعيفا في النحو[٣٨] .

وكما قلت سواء لدينا قوى جانب المدافعين فاهتدوا إلى وجوه يصح بها قبول تلك القراءات أم عجزوا ، فإن ذلك لا ينفى ظاهرة النقد ، بل إن هذا الصراع بين الفريقين يؤكد تلك الظاهرة ، وهو أمر يحتاج إلى تفسير يقر مبدأ النقد أو ينكره وهل القراءات كلها في ذلك سواء ؟ .

حركة الإقراء واختيار القراءات والقراء :

قد تقتضينا معالجة هذه القضية أن نلم ـ في إيجاز ـ بحركة الإقراء واختيار القراءات ؛ لنحدد مرحلتين من مراحل نقد القراءات : أولاهما : مرحلة ما قبل السبعة ، وثانيتهما : مرحلة السبعة وما بعدها لما بين المرحلتين من تفاوت في نظر المدافعين حيث اشتد نكيرهم على من يقرب القراءات السبع بسوء بحجة ما توفر لها من تواتر ينأى بها عن طائلة النقد ، ولنقف كذلك على المقاييس الضابطة لحركة اختيار القراءات في كلتا المرحلتين ، وعلى ما بين هذه المقاييس من تفاوت يسيغ النقد أو ينكره .

مرحلة ما قبل السبعة :

لقد بدأت حركة الإقراء منذ نزل الوحى الكريم على النبي صلى الله عليه وسلم ولقنه أصحابه رضوان الله عليهم ، وقد تجرد جماعة منهم للأخذ عنه وإقراء غيرهم بإذن منه صلى الله عليه وسلم وهم على ما جاءت به الروايات سبعة هم :

١ ـ عثمان بن عفان ت (٣٥ هـ) ، ٢ ـ على بن أبي طالب ت (٤٠هـ) ، ٣ ـ زيد بن

---

(٣٧) البحر ٢٦١/٧ ، منجد المقرئين ٢٤٣، البحر ٢٧١/٤ ، ٤٧١ .

(٣٨) البحر ١٥٦/٣ ، ٦٩/٧ ، ٣٥٤/٨ ، ٥٦١ .

ثابت ت (٤٥هـ) ، ٤ ـ عبد الله بن مسعود ت (٣٢هـ) ، ٥ ـ أبو الدرداء عويمرت (٣٢هـ) ، ٦ ـ أبو موسى الأشعرى ت (٤٤ هـ) ، ٧ ـ أبي بن كعب بن قيس الأنصارى ت (٢٠هـ) .

وقرأ الناس بقراءتهم في مختلف الأمصار ؛ فأهل الشام على قراءة أبيّ ، وأهل الكوفة على قراءة ابن مسعود ، وأهل البصرة على قراءة أبي موسى الأشعرى .

وكان هؤلاء الصحابة رضوان الله عليهم حين خرجوا إلى تلك الأمصار يعلمون الناس القرآن على ما تلقوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختلفت قراءة أهل الأمصار على نحو ما اختلفت فيه قراءة الذين علموهم ، فلما كتب عثمان رضي الله عنه المصاحف ووجها إلى تلك الأمصار حملهم على ما فيها وأمرهم بترك ما خالفها فقرأ أهل كل مصر مصحفهم الذي وجه إليهم على ما كانوا يقرءون قبل وصول المصحف إليهم مما يوافق خط المصحف ، وتركوا من قراءتهم التى كانوا عليها ما خالف خط المصحف ، فاختلفت قراءة أهل الأمصار لذلك بما لا يخالف الخط ، وسقط من قراءتهم جميعا ما يخالف الخط من زيادة أو نقص أو تقديم وتأخير .

ثم نقل ذلك الآخر عن الأول في كل مصر فاختلف النقل لذلك حتى وصل النقل إلى مشاهير القراء بكل مصر فقرءوا وأقرءوا بما نقلوا عن أوليهم(٣٩) .

وكان من هؤلاء بالمدينة :

معاذ بن الحارث ت (٦٣ هـ) وسعيد بن المسيب ت (٩٤ هـ) ، وعروة بن الزبيرت (٩٥ هـ) ، وعمر بن عبد العزيزت (١٠١ هـ) وعطاء بن يسارت (١٠٣ هـ) ، وسالم بن يسارت (١٠٧ هـ) ، ومسلم بن جندب ت (١١٠ هـ) وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج ت (١١٧ هـ) ، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهرى ت (١٢٤ هـ) ، وزيد بن أسلم ت (١٣٠ هـ) .

وكان من هؤلاء بمكة :

عبيد بن عميرت (٧٤ هـ) ، ومجاهد بن جبرت (١٠٣ هـ) وطاووس بن كيسان ت (١٠٦ هـ) ، وعطاء بن أبي رباح ت (١١٥ هـ) ، وعبد الله بن أبي مليكة ت (١١٧ هـ) وعكرمة مولى ابن عباس ت قبل (٢٠٠ هـ) . .

وكان من هؤلاء بالكوفة :

عمرو بن شرحيل ت بعد (٦٠ هـ) ، ، وعلقمة بن قيس ت (٦٢ هـ) ومسروق بن

---

(٣٩) الإبانة : مكى تحقيق د . شلبى ١٥ ، ١٦.

الأجدع ت (٦٣ هـ) ، وعبيد بن عمرو السلماني ت (٧٢ هـ) وأبو عبد الرحمن السلمى ت (٧٤ هـ) والأسود بن يزيد النخعى ت (٧٥ هـ) وعمرو بن ميمون ت (٧٥ هـ) ، وعبيد بن نضلة ت (٧٥ هـ) تقريبا وزر بن حبيش ت (٨٢ هـ) ، والربيع بن خيثم ت (قبل ٩٠ هـ) وسعيد بن جبيرت (٩٥ هـ) ، وإبراهيم بن يزيد النخعى ت (٩٦ هـ) وعامر بن شراحيل ت (١٠٥ هـ) والحارث بن قيس الجعفى .

وكان من هؤلاء بالبصرة :

عامر بن عبد قيس ت (٥٥ هـ) تقريبا ، وأبو العالية الرياحى ت (٩٠ هـ) ويحيى بن يعمر ت (٩٠هـ) ، ونصر بن عاصم ت (٩٠ هـ) ، وأبو رجاء العطاردى ت (١٠٥ هـ) ، الحسن البصرى ت (١١٠ هـ) ، ومحمد بن سيرين ت (١١٠ هـ) وقتادة السدوسى ت (١٧٠ هـ) ، ومعاذ بن معاذ العنبرى ت (١٩٦ هـ) .

وكان من هؤلاء في الشام :

المغيرة بن أبي شهاب المخزومى ت (٩١ هـ) ، وخليفة بن سعد ، ويحيى بن الحارث الذمارى ، وعطية بن قيس الكلابى ، وإسماعيل بن عبد الله بن المهاجر .

ثم انتهت الإمامة في تلك الأمصار إلى كل من :

أبي جعفر بن القعقاع ت (١٢٠ هـ) ، ثم شيبة بن نصاح ت (١٣٠ هـ) ثم نافع بن أبى نعيم ت (١٦٩ هـ) (بالمدينة) .

وعبد الله بن كثيرت (١٢٠ هـ) ، وحميد بن قيس الأعرج ت (١٣٠ هـ) ومحمد بن محيصن ت (١٢٣ هـ) (بمكة) .

ويحيى بن وثاب ت (١٠٣ هـ) ، وعاصم بن أبى النجود ت (١٢٩ هـ) وسليمان الأعمش ت (١٤٨ هـ) ثم حمـزة ت (١٥٦هـ) ثم الكسـائى ت (١٨٩ هـ) ، (بالكوفة) .

وعبد الله بن أبي إسحاق ت (١٢٩ هـ) ، وعيسى بن عمرت (١٤٩ هـ) وأبي عمرو ابن العلاء ت (١٥٤ هـ) ، ثم عاصم الجحدرى ت (١٢٨ هـ) ثم يعقوب الحضرمى ت (٢٠٥ هـ) (بالبصرة) .

وعبد الله بن عامر ت (١١٨ هـ) ، وعطية بن قيس الكلابى ت (١٢١ هـ) ، وإسماعيل بن عبد الله بن المهاجر ، ثم يحيى بن الحارث الذمارى ت (١٤٥ هـ) ، ثم شريح بن يزيد الحضرمى ت (٢٠٣ هـ) .

وكانت القراءات آنذاك شائعة بين أهل المصر جميعا ، وغالبا ما كانت تنسب إلى المصر لا إلى

واحد منهم ، ومتى انفرد أحدهم بقراءة دون أهل مصره اجتنبوها وأمروه باجتنابها[٤٠] .

وكان على هؤلاء الأئمة ومن في طبقتهم أمام كثرة ما رووه من قراءات أن يختار الواحد منهم مما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى فالتزمه طريقة ، ورواه وأقرأ به حتى اشتهر عنه وعرف به وأضيف إليه ـ وهي كما قال ابن الجزرى ـ إضافة اختيار ودوام ولزوم ، لا إضافة اختراع ورأى واجتهاد[٤١] .

وكان اختيار هؤلاء لقراءتهم على أساس من مقياس معين انتهجه في الموازنة والاختيار ، قد يرجع إلى مستوى وثاقة السند وقد يرجع إلى قوة الوجه في العربية ، وربما رجع إلى عوامل أخرى[٤٢] فقد روى عن نافع أنه قال : قرأت على سبعين من التابعين فما اجتمع عليه اثنان أخذته ، وما شذ فيه واحد تركته ، حتى اتبعت هذه القراءة[٤٣] .

ونقل ابن الجزرى نصا عن أبي العباس الطنافسى البغدادى ـ من علماء القرن الثالث الهجرى ـ يستفاد منه شيء من ذلك قال : من أراد أحسن القراءات فعليه بقراءة أبي عمرو ، ومن أراد الأصل فعليه بقراءة ابن كثير ، ومن أراد أفصح القراءات فعليه بقراءة عاصم ، ومن أراد أغرب القراءات فعليه بقراءة ابن عامر ، ومن أراد الأثر فعليه بقراءة حمزة ، ومن أراد أظرف القراءات فعليه بقراءة الكسائى ، ومن أراد السنة فعليه بقراءة نافع[٤٤] .

وكان مكى بن أبي طالب أكثر تحديدا لبعض مقاييس القراء فى اختيار قراءتهم حيث يقول : وأصح القراءات سندا نافع وعاصم ، وأفصحها أبو عمرو والكسائى[٤٥] .

وصاحب هذه الحركة حركة التسجيل واختيار القراء صونا لوجوه الأداء من الخلط والتحريف فقيض الله تعالى لكتابه العزيز من دوّن وجوه قراءاته وضبط طرق رواياته فكان أول سابق إلى جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام ت (٢٢٤ هـ) أثبت فيه خمسة عشر رجلا من كل مصر ثلاثة .

فكان من أهل مكة : ابن كثير ، وابن محيصن ، وحميد الأعرج .

ومن أهل المدينة : أبو جعفر ، وشيبة ، ونافع .

---

(٤٠) نقله الزرقانى في مناهل العرفان ١/٤٤٥ عن ابن الجزرى .

(٤١) النشر ١/٥٢ .

(٤٢) القراءات : د . عبد الهادى الفضيلى ١٠٥ .

(٤٣) الإبانة ١٥ ـ ١٦ .

(٤٤) غاية النهاية : ابن الجزرى ١/٧٥ .

(٤٥) فتح البارى ٩/٢٦ .

ومن أهل البصرة : أبو عمرو ، وعيسى بن عمر ، وعبد الله بن أبي إسحاق .
ومن أهل الكوفة : يحيى بن وثاب ، والأعمش ، وعاصم بن أبي النجود .
ومن أهل الشام : عبد الله بن عامر ، ويحيى بن الحارث ، قيل : ولم يذكر الثالث .
وترك من الكوفيين حمزة والكسائي وقال : إن جمهور أهل الكوفة بعد الثلاثة صاروا إلى قراءة حمزة ؛ ولم يجتمع عليه جماعتهم وأما الكسائي فكان يتخير القراءات فأخذ من قراء الكوفيين بعضا وترك بعضا .

وتلاه أبو حاتم السجستاني ت (٢٥٥ هـ) فذكر في كتابه أكثر من عشرين رجلا ، ولم يذكر منهم ابن عامر ، ولا حمزة ، ولا الكسائي .

ثم تلاه الطبري ت (٣١٠ هـ) فذكر في كتابه (الجامع) اثنين وعشرين رجلا بزيادة خمسة عشر رجلا على السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد بعد[٤٦] .

ولم يكن هؤلاء المصنفون جُمّاعا فحسب بل كانت لهم اختيارات في القراءة لم يخرجوا بها عن المشهور .

قال مكي : وأكثر اختياراتهم إنما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء :

١ ـ موافقة المصحف ، ٢ ـ قوة الوجه في العربية ، ٣ ـ اجتماع العامة .

والعامة عندهم ما اتفق عليه أهل المدينة والكوفة ؛ فذلك عندهم حجة قوية توجب الاختيار ، وربما جعلوا العامة ما اجتمع عليه أهل الحرمين : مكة والمدينة ، وربما جعلوا الاختيار على ما اتفق عليه نافع وعاصم ، فقراءة هذين الإمامين عندهم أوثق القراءات وأصحها سندا وأفصحها في العربية ، ويتلوهما في الفصاحة خاصة قراءة أبي عمرو ، والكسائي[٤٧] .

وكثيرا ما يذكر مكي اختيارات هؤلاء الأعلام في كتابه (الكشف) ومقاييس اختياراتهم ، وكان مما ذكره ـ عند إحدى القراءات ـ أنها من سنن العربية ، وأنها قراءة العامة ، وهي في اللغة أفشى ، وفي الآثار أكثر ، وعلى الألسنة أخف ، وفي قياس النحو أجود[٤٨] .

---

(٤٦) فتح الباري ٢٦/٩ .
(٤٧) الإبانة : ٤٨ ـ ٥٠ .
(٤٨) راجع الكشف ٢٣٢/١ ، ٣٩٩ .

وكان الناس في تلك المرحلة من تاريخ القراءات لا يعولون في قبول القراءات على التواتر ، بل يكتفون بصحة السند ـ الذى عبروا عنه باجتماع العامة في قبول القراءة فهى عندهم بمنزلة الحديث الصحيح[٤٩] .

مرحلة السبعة وما بعدها :

لقد زَخَر القرنان الثانى والثالث من الهجرة بالقراء أئمة ورواة وكانوا كثرة في العدد ، كثرة في الاختلاف ؛ حتى عجز الناس عن استيعاب ما يروون ، وتمييز ما يتناقلون فاختلط الصحيح بالشاذ ، والتبس الحق بالباطل ، وكان على علماء الأمة ، وصناديد الأئمة أن يضعوا حدا لهذا الاضطراب وأن يفصلوا في هذا الخلط ، ففزع الناس إلى أبي بكر بن مجاهد ت (٣٢٤ هـ) وقد انتهت إليه رئاسة علم القراءات ـ أن يختار لنفسه حرفا يحمل عليه ، فقال : نحن إلى حفظ ما مضى عليه أئمتنا أحوج منا إلى اختيار حرف يقرأ به من بعدنا . .

وشرع لفوره ـ عند خاتمة القرن الثالث وقيل بعده بقليل في اختيار قراءات لعدد من أئمة هذه الأمصار وفق المقياس التالي :

مقياس ابن مجاهد :

أن يكون الإمام ممن اشتهرت قراءته ، ووفاق قراء عصره ضبطا وإتقانا ، وطالت ممارسته للقراءة والإقراء ، وشهد له أهل مصره بالأمانة في النقل وحسن الدين وكمال العلم ، واتباع خط المصحف المنسوب إلى مصره .

فأفرد من كل مصر إماماً هذه صفته ، وقراءته على مصحف مصره فكان :

أبو عمرو بن العلاء من أهل البصرة ، وحمزة وعاصم من أهل الكوفة وسوادها ، والكسائى من أهل العراق ، وابن كثير من أهل مكة ، وابن عامر من أهل الشام ، ونافع من أهل المدينة . . وكلهم ممن اشتهرت أمانته ، وطال عمره في الإقراء ، وارتحل الناس إليه من البلدان[٥٠] .

وجاء اقتصاره على هؤلاء السبعة مصادفة واتفاقا ـ على الرغم مما قيل أنه أرادها سبعا تيمنا بالأحرف السبعة التى نزل عليها القرآن فأشكل وأبهم .

---

(٤٩) التحرير والتنوير : ابن عاشور ٥٣/١ .

(٥٠) الإبانة : مكى ٤٧ ـ ٤٨ .

وأدى ظهور هذه القراءات السبع وما حظيت به من الشهرة ونباهة الشأن إلى الاعتقاد بأن القراءة الصحيحة هى قراءات السبعة فحسب وما عداها فهو الشاذ ، وكان هذا المفهوم للشذوذ إجحافا بكثير من القراءات نصب ابن جنى ت (٣٩٢ هـ) نفسه للدفاع عنها (في كتابه المحتسب)[٥١] .

وأنكر أبو شامة ت (٦٦٥ هـ) وغيره من أئمة هذا الشأن توهم انحصار الصحيح في هذه السبعة وشذوذ ما عداها فقال في كتابه : (المرشد الوجيز) : فلا ينبغى أن يغتر بكل قراءة تعزى إلى واحد من هؤلاء السبعة ويطلق عليها لفظ الصحة وأنها كذلك أنزلت إلا إذا دخلت في ذلك الضابط (موافقة الرسم والعربية وصحة السند) فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف لا على من تنسب إليه . . والقراءات المنسوبة إلى كل قارىء من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه فى قراءتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما نقل عن غيرهم . .

وذكر ما نسب إليهم وفيه إنكار أهل اللغة وغيرهم كخفض (الأرحام) في قراءة حمزة ، ونصب (كن فيكون) في قراءة ابن عامر ، والفصل بين المتضايفين (قتل أولادهم شركائهم) في قراءة ابن عامر وغير ذلك إلى أن قال : فكل ذلك محمول على قلة ضبط الرواة فيه . . ثم قال : وإن صح النقل فيه فهو من بقايا الأحرف السبعة التى كانت القراءة المباحة عليه على ما هو جائز في العربية فصيحا كان أو دون ذلك ، وأما بعد كتابة المصاحف على اللفظ المنزل فلا ينبغى قراءة ذلك اللفظ إلا على اللغة الفصحى من لغة قريش حملا لقراءة النبى صلى الله عليه وسلم والسادة من أصحابه على ماهو اللائق . . وقال : وقد شاع على ألسنة جماعة من المتأخرين أن القراءات السبع كلها متواترة ؛ أى في كل فرد فرد ممن روى عن هؤلاء الأئمة السبعة ، قالوا والقطع بأنها منزلة من عند الله تعالى واجب ، قال ونحن نقول بهذا لكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق واتفقت عليه الفرق من غير نكير له مع أنه شاع واشتهر واستفاض فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها[٥٢] .

وأنكر ابن الجزرى كلام أبى شامة جملة وتفصيلا ، وحمل عليه حملة قاسية ، واتهم كلامه بالسقوط والتناقض ، واستظهر عليه برأى شيخه الإمام الجمالى الذى رأى أن هذا من أبى شامة طعن في الدين .

---

(٥١) راجع مقدمة المحتسب : لابن جنى ٣٢/١ ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة .
(٥٢) راجع المرشد الوجيز/١٧٤ وما بعدها .

وراح ابن الجزرى يرد إنكار أهل اللغة فلم يزد عن اتهامهم بعدم معرفتهم بالقراءات والآثار ، واتهمهم بالجمود على ما عرفوا من القياسات دون إحاطة بلغات العرب أفصحها وفصيحها ، ووصفهم بقلة الحياء لتطاولهم على هؤلاء الأئمة ووعد أن يخرج للناس كتابا يشفى القلب ، ويشرح الصدر دفاعا عما أنكره مَنْ لا معرفة له بقراءة السبعة والعشرة .

وذهب يذكر من أقوال المفسرين أمثال أبى نصر الشيرازى والمقرئين كأبى عمرو الدانى ما يعتقدونه من صحة القراءة دون اعتبار لكلام أهل اللغة .. إلى أن قال : وإذا كان أبو شامة لا يلتزم بالتواتر في جميع الألفاظ المختلف فيها ؛ فنحن كذلك لكن في القليل منها[٥٣]

القراءات السبع والعشر في الميزان :

رأى كثير من العلماء من قبل ابن الجزرى ت (٨٣٣ هـ) ومن بعده تواتر السبع ، وقيل بتواتر العشر، وبالغ بعضهم فعدّ من يزعم أن السبع غير متواترة كافراً ؛ لأن قوله هذا يؤدى إلى عدم تواتر القرآن جملة ، وهو معلوم من الدين بالضرورة ، وفاته أن القول بعدم تواتر السبع لا يستلزم القول بعدم تواتر القرآن ، إذْ أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان ، فالقرآن هو الوحى المنزل على النبى صلى الله عليه وسلم للهداية والإعجاز المنقول إلينا بالتواتر ، وهذا حده ولا تتصور ماهية القرآن إلاّ به أما القراءات فهى اختلاف كيفية الأداء لألفاظ هذا الوحى المنزل باختلاف كلام العرب ..

وقد دخلت الشبهة على القوم من إدخالهم نصوص القرآن التى نزلت بوجهين ليقرأ أحدهما على البدل من صاحبه ، وقد سجلها عثمان رضى الله عنه في المصاحف العثمانية على النحو المعروف برسم واحد مما يحتمله الرسم بدون نقط ، وما لا يحتمله الرسم فقد فرقه بين المصاحف على اختلاف بينها ، وقد حصرت هذه النصوص وسجلتها كتب (المصاحف) ، وقد ترك عثمان رضى الله عنه من نظائرها ما كان شائعا على ألسنة الناس توهما أنه من القرآن ، وليس منه ـ لعدم تواتره ..

والحق ما قيل في شأن هذه النصوص أنها من القرآن ، لا من القراءات التى جاءت ترخيصا بتعدد طرق الأداء ، بمقتضى حديث الأحرف السبعة ، ومن ثم كان إدخال هذه النصوص في

---

(٥٣) لخصه الزرقانى في المناهل ١/ ٤٤٠ ـ ٤٤٨ .

مفهوم القراءات غير سديد ، لما تقرر عند الأقدمين من أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان[٥٤] .

ولعل هذا الاعتبار يفضى بنا إلى أن القول بعدم تواتر القراءات السبع أو العشر ليس كفرا من قائله حيث لا ينكر شيئا من تواتر نصوص القرآن لما بينا من الفرق بين القرآن والقراءات . .

ولنا في ضوء هذا ـ فهم خاص لمعنى اشتراطهم موافقة القراءة لأحد المصاحف العثمانية ـ وهو أن ظهور المصحف في خط مرسوم اقتضى التقيد برسمه سواء في هيكل الألفاظ أو في كيفية أدائها بحيث لا يغير الأداء من هيكلها شيئا ، وكان هذا يعنى عدم قبول القراءات التى تبدو عند الأداء مخالفة لرسمه بحكم ما يقضى به قانون اللهجات العربية من إيثار بعض الأصوات على بعض ـ مما كان مرخصا فيه ـ كإيثار البدوى للأصوات الواضحة في السمع على ما دونها ، فإذا قرأ الحضرى : قوله تعالى (من بقلها وقثائها وفومها) ٢/٦١ بالفاء ، قرأها البدوى (من بقلها وقثائها وثومها) بالثاء لوضوحها عن الفاء ، والفوم والثوم بمعنى واحد ، والأولى لغة أهل الحجاز والثانية لغة بنى تميم[٥٥] .

وبهذا ترك الناس قراءات كثيرة صحيحة لا يحتملها الرسم العثمانى إيثارا للعافية ووحدة الكلمة وتقريبا بين اللهجات[٥٦] .

وأما ما بقى وراء ذلك من القراءات على المعنى الذى أوضحناه فهى متواترة في جملتها ـ وليس على التعيين ـ ضرورة أنه لا يتحقق قرآن بدون أوجه للقراءة .

وقد يستوى في ذلك جميع القراءات الصحيحة السند ، وهو الحد الأدنى الذى تقبل به القراءة . وأما كون هذا الصحيح متواتراً بتتبع الأسانيد كالتى انتهت بتواتر السبع والثلاث المتممة للعشر عند المعنيين بهذا الشأن ؛ فهو موضع خلاف بين المحققين ، فقد يقولون به فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق واتفقت عليه الفرق من غير نكير ، وأما المختلف فيه فليس بمتواتر . . على ما ذهب إليه أبو شامة ، ووافقه عليه ابن الجزرى وإن كان عنده قليل . .

وسواء كثر المختلف فيه أو قل فإن هذا القدر ـ لا شك في أنه كان موضع أنظار العلماء في قبوله أو رده بمقتضى ما عولوا عليه من مقاييس .

---

(٥٤) راجع البرهان : الزركشى ٢١٨/١ .

(٥٥) راجع القرطبى ٣٣١/١ ، في اللهجات العربية د . أنيس /١١٢ .

(٥٦) راجع مقدمة حجة قراءات أبى زرعة تحقيق الأفغانى / ١٠ ، والإبانة /١٠ .

ولعل ما يعزز هذا القول ما نراه من مخالفة بعض الرواة لأئمتهم فقد خالف ورش إمامه نافعا في (محياى) من السكون إلى الفتح ، ورأى أن الفتح أقيس في النحو .

وخالف اليزيدى إمامه أبا عمرو في عشرة أحرف ، وخالف ابن ذكوان إمامه ابن عامر في حرفين في (فتحنا) الأنعام/٤٤ مخففة و (هيت لك) يوسف/٢٣ بفتح التاء والهاء ، وخالف هشام أيضا إمامه ابن عامر في أحرف منها (أرنا) السجدة/٢٩ من السكون إلى كسر الراء ، و (كلّا) الحديد/١٠ من الرفع إلى النصب ، و (وما يشاءون) الإنسان/٢٠ من الياء إلى التاء ، وخطأ في كل ذلك إمامه ابن عامر .

وخالف أبو بكر بن عياش إمامه عاصما في عشرة أحرف منها : (وأرجلكم) المائدة/٦ من الجر إلى النصب ، وكذلك خالفه حفص ، وخالف القاسم الوزان من رواة حمزة إمامه حمزة في عشرة أحرف منها (والأرحام) النساء/١ من الجر الى النصب[٥٧] .

وكذلك قرأ الكسائى على حمزة وخالفه في ثلاثمائة حرف وقرأ أبو عمرو على ابن كثير وخالفه في أكثر من ثلاثة آلاف حرف[٥٨] وكذلك ما نراه من إنكار أئمة السبعة التواتر فيما بينهم ؛ فقد أنكر أبو عمرو في قوله تعالى (فيومئذ لا يعذب عذابه أحد ، ولا يوثق وثاقه أحد) الفجر/٢٥ ، ٢٦ قراءة الكسائى بفتح الذال في (لا يعذب) وفتح الثاء في (ولا يوثق) . .

وقال السخاوى في تعليل ذلك : إنما أنكرها أبو عمرو لأنها لم تبلغه على وجه التواتر ، وإن كانت قد بلغت غيره على وجه التواتر[٥٩] .

وهذا شيخ الصنعة ابن مجاهد ينكر قراءة ابن عامر في قوله تعالى (فبهداهم اقتده) الأنعام/٩٠ بكسر الدال وإشمام الهاء الكسر من غير بلوغ ياء - رواية هشام عنه - وقال : وهذا غلط لأن هذه الهاء وقف لا تعرب في حال من الأحوال ، وإنما تدخل لتبيين حركة ما قبلها .

وعقب عليه أبو حيان فقال : وتغليط ابن مجاهد قراءة الكسر غلط منه[٦٠] .

وأنكر الكسائى قراءة الجماعة (قد سمع الله . .) المجادلة/١ بإظهار الدال عند السين واتهم لسانهم بالعجمة .

هذا بالإضافة إلى ما سبق تسجيله من نقد الأئمة الأعلام من مفسرين ونحاة وقراء لكثير من

---

(٥٧) راجع باب ما خالف به الرواة أئمتهم في كتاب الإقناع لابن الباذش ٥٦٣/١ - ٥٩٤

(٥٨) راجع الإبانة / ١٧ .

(٥٩) نقله الزرقانى في مناهله ٤٤٥/١ عن ابن الجزرى .

(٦٠) راجع كتاب السبعة ابن مجاهد/٢٦٢ ، والبحر المحيط ١٧٦/٤ .

القراءات سبعية وعشرية يجعل قضية التواتر أمرا غير مجمع على التسليم به فى السبع والعشر بعد تعيينها .

وبذلك لم يبق لها مما يسلكها في نظام القراءات المقبولة سوى صحة السند ، وقد تستوى في ذلك مع غيرها إذ المعول عليه هو استجماعها لأركان القبول لا على من تنسب إليه .

وصحة السند - كما قيل - هو الأصل الأعظم والركن الأقوم وهو شرط لا محيد عنه عند الجميع ، ولكنهم اختلفوا في تحديد مستواه ، فرآه المتقدمون على مرحلة التسبيع والتعشير في قراءة العامة أهل الحجة من القراء ، فهى لديهم الأصح في النقل والأثبت في الأثر ، يعززه ركنان آخران هما موافقة المصحف ، وقوة الوجه في العربية ، ولم يرد عن العامة أهل الحجة إلاّ ما كان كذلك فلم يشذ رسما ، ولا لغة ، ولم يتدن فصاحة ، ولم يعتل تأويلا .

ورأوا فيما عدا ذلك أنه من الآحاد المحضة التى لا حظّ لها في القبول لديهم ، ولم ينظروا قط إلى من تنسب إليه القراءة مهما علا قدره ، وعظم شأنه ، وذاع صيته ، بل كانوا يطرحون بعض من صاروا من السبعة في عدّ ابن مجاهد كترك أبي حاتم السجستانى ت (٢٥٥ هـ) وغيره . . حمزة ، والكسائى ، وابن عامر[٦١] .

وهذه هى المرحلة التى ألف فيها الطبرى كتابه في التفسير ونقد فيه كثيرا من القراءات على هذا المستوى من صحة السند سواء في ذلك من عد من السبعة في اختيار ابن مجاهد أو لم يعدّ ، وهو من غير شك لم يدرك سبعة ابن مجاهد ، إذا كان ابن مجاهد قد ألف كتاب السبعة في سنة ٣٢٢ هـ على ما قاله آرثر جفرى في مقدمة كتاب المصاحف لابن أبي داود .

هذا وقد أدخل ظهور السبع والثلاث المتممة للعشر تعديلا على مستوى صحة السند ، فرآه أئمة هذه المرحلة فيما نقل عن واحد من هؤلاء العشرة موافقا لرسم المصحف ، موافقا للعربية ولو بوجه من الوجوه سواء أكان أفصح أم فصيحا ، مجمعا عليه أم مختلفا فيه اختلافا لا يضر مثله ، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع[٦٢] .

وهو تطور أفسح صدره لقبول قراءات جاءت على لغة غير فصيحة ، أو على مذهب نحوى غير شائع ، أو على تأويل متكلف ، وأنكروا على من ردّها بما أسلفناه آنفا .

ولم يبال أئمة اللغة والقراءات بإنكارهم ولا بما غمزوهم به من الخروج من ربقة الدين ، بحجة أنهم ردوا على النبى صلى الله عليه وسلم - واستقبحوا قراءته[٦٣] ، لأن دعوى أن هذه

(٦١) الإبانة / ٦ .

(٦٢) النشر ١/ ٩ ، ١٠ .

(٦٣) راجع الانتصاف : ابن المنير بذيل الكشاف ٢/ ٦٩ ط الكتاب العربي .

القراءة منسوبة إلى النبى صلى الله عليه وسلم لم يقم عليها دليل عندهم ، فهم لا يردون قراءة النبى صلى الله عليه وسلم - وإنما يردون على القارىء اختياره بما استصحبوه من دليل أن قراءة الجماعة أولى من قراءته لما يجوز عليه من السهو والخطأ .

وقد ظل مكى بن أبي طالب ت (٤٣٧ هـ) - وهو من علماء مرحلة ما بعد السبعة - على نهج الأقدمين في كتابه (الكشف عن وجوه القراءات السبع) يفاضل بين القراءات ويختار ما عليه الجماعة .

بل إنه يفاضل صراحة بين الأئمة السبعة فيقول عن قراءة عاصم : مقدمة على غيرها لفصاحة عاصم وصحة سندها وثقة ناقلها .

ويقول عن قراءة نافع : هى السنة يعنى بذلك سنة أهل المدينة .

ويقول عن قراءة ابن كثير : قراءته قراءة أهل الحجاز مستقيمة السند صحيحة الطريقة .

ويقول عن قراءة أبي عمرو : قراءته مختارة عند كثير من أهل الأمصار لثقته وتقدمه في العلم باللغة والإعراب .

ويقول عن قراءة حمزة : إمامته ظاهرة وثيقة مشهورة وسنده مستقيم .

ويقول عن قراءة الكسائى : مقدم في قراءته لبراعته في اللغة وتقدمه في علم العربية .

ويقول عن قراءة ابن عامر : لم أر أحدا من الشيوخ يترك قراءته ولم يحملها إلا محمل الصحيح والسلامة ، وعلى ذلك نحن[٦٤] .

ألا تشى هذه المفاضلة أن هؤلاء الأئمة متفاوتون في اختياراتهم ، وأن قراءتهم محل أنظار العلماء بقدر ما استجمعوه من شرائط القبول ؟

كذلك لا يرى ابن رشد ت (٥٩٥ هـ) حرجا من المفاضلة بين القراءات ؛ حين سئل عما يقع في كتب المفسرين والمعربين من اختيار إحدى القراءتين المتواترتين ، وقولهم هذه القراءة أحسن : أذاك صحيح أم لا ؟ فأجاب ؛ أما ما سألت عنه مما يقع في كتب المفسرين والمعربين من تحسين بعض القراءات واختيارها على بعض لكونها أظهر من جهة الإعراب وأصح في النقل ، وأيسر في اللفظ فلا ينكر ذلك ، كرواية ورش التى اختارها الشيوخ المتقدمون (بالأندلس) فكان الإمام في الجامع لا يقرأ إلاّ بها لما فيها من تسهيل النبرات (الهمزات) وترك تحقيقها في جميع المواضع . . وقد تؤول ذلك فيما روى عن مالك رضى الله عنه حين سئل

---

(٦٤) راجع كتاب التبصرة : مكى بن أبى طالب تحقيق د . محيى الدين رمضان من ٤٣ - ٥٠ .

عن النبر في القرآن فقال : إنى أكرهه وما يعجبنى ذلك واستحب فيه التسهيل لما جاء من أن النبى صلى الله عليه وسلم - لم تكن لغته الهمز .

وقد علل (الإمام الطاهر بن عاشور) هذا التفاضل بين القراءات الصحيحة بجواز أن تكون إحداها هى الأصل المنزل البالغ حد الإعجاز ، والأخرى نشأت عن ترخيص النبى صلى الله عليه وسلم ، للقارىء بلغته تيسيرا عليه ، فتكون مرجوحة إذْ أنها توسعة ورخصة إذا قيست بالأصل الراجح ، وقد يكون للمرجوحة حظ من البلاغة غير قليل[65] .

وقد نظر الشيخ ابن عاشور في ذلك إلى ما قاله الزركشى ت (٧٩٤ هـ) في كتابه (البرهان) : إذا كان تفسير القراءتين واحدا كالبيوت بكسر الباء وضمها ، و(المحصنات) بفتح الصاد وكسرها ؛ فإن الله تعالى قال بأحدهما وأذن لنبيه صلى الله عليه وسلم - بالقراءة بهما لكل قبيلة على تعود لسان أهلها ، وإن صح أنه قال بإحدى القراءتين فإنه يكون قد قاله بلغة قريش[66] .

ولكننا بجانب ذلك نرى آخرين يتحرجون من تفضيل قراءة على قراءة فقد نقل السيوطى ت (٩١١ هـ) في (إتقانه) أن رؤساء الصحابة ينكرون ذلك . . وحكى عن أبي جعفر النحاس ت (٣٣٨ هـ) قوله : إذا صحت القراءتان فلا يقال إحداهما أجود لأنهما جميعا عن النبى صلى الله عليه وسلم ، فيأثم من قال ذلك[67] .

ولكن النحاس هذا قد خطأ قراءة ابن كثير وأبي عمرو فى قوله تعالى (إن صدوكم . .) ٥/٢ بكسر الهمزة ، وقراءة حمزة (بمصرخيّ) ١٤/٢٢ بكسر الياء ، وقراءة ابن محيصن - أحد العشرة (لا يعجزون) بتشديد الجيم وكسر النون ، وقراءة سعيد بن جبير (عبادا أمثالكم) ٧/١٩٤ ، وليس لموقف النحاس من هذه القراءات إلّا تفسير واحد هو أن قراءة هؤلاء الأئمة من السبعة والعشرة لم تصح عنده - وهو ممن يتحرجون من تفضيل قراءة على قراءة أخرى صحيحة فضلا عن ردها ، وقس عليه غيره من الأئمة الأعلام الذين ردوا بعض القراءات لهؤلاء السبعة والعشرة ومن فوقهم .

ولعل في هذا العرض ما يكفى من تفسير ظاهرة نقد القراءات ، فقد استبان أن مبدأ النقد مقرر على هذا المستوى ، غير منكور ، وأن الذين مارسوه ، ممن قدمنا ذكرهم - لم يزيغوا عن الدين ، ولم يأتوا منكرا من القول ، بل كانوا أكثر إنصافا وأشد تقديرا لما ورثوه عن نبيهم صلى

---

(٦٥) التحرير والتنوير المقدمة السادسة ٦٢/١ ، ٦٣ بتصرف قليل .

(٦٦) البرهان ٣٢٦/١ .

(٦٧) الإتقان ٨٣/١ .

الله عليه وسلم ـ حيث لم ينسبوا إليه ، ولم يقبلوا عنه إلاّ كل بليغ فصيح ، مستقيم في العربية وجهه ، قوى في القياس لفظه ، مقبول في التأويل معناه . . حتى إذا استوت عندهم الوجوه في القراء عددا ، وصحت عندهم لغة وتأويلا قبلوها ولا تفاضل ، وإن تمايزت من ذلك في شيء كانت مقبولة ، وإن كان بعضها أولى من بعض .

وبعد ، فلئن كان هذا العرض قد تضمن دفاعا عن مسلك الذين مارسوا نقد القراءات عبر حقبة طويلة من الزمان ـ ولم يكن الطبرى بمعزل عن هذا الدفاع إلا أننا سنخصه بكلمة موجزة تدفع عنه اتهاما وجه إليه مباشرة من أحد الفضلاء الباحثين المعاصرين(٦٨) . . فنقول :

منهج الطبرى في نقد القراءات

أولا : الطبرى ونقد القراءات المتواترة :

لم يكن عمل الطبرى فى هذا المجال موضع رضا عند أحد الفضلاء من الباحثين المعاصرين لسببين : أحدهما يتصل بمسلكه فى نقد القراءات بدعوى أنه أخضعها لمقاييس أصحاب اللغة ، ولم يتحرج من الحكم عليها بنظرته الشخصية ، وكثيرا ما يخرق الإجماع المنعقد على أن هذه القراءات في المرتبة سواء ، فيفضل هو بعضها على بعض ، أو يحرمها بالكلية صفة الصواب ، وثانيهما : أنه بحكم إمامته في التفسير والقراءات تابعه في ذلك آخرون في القديم والحديث ؛ حتى جرأت هذه المتابعة بعض الناس على أن يخبط في موضوع القراءات في غير تحرج ولا مبالاة ، وفتح للمستشرقين ومن على شاكلتهم بابا يلجون منه إلى الطعن في القرآن الكريم .

ولكننا ـ بحكم صلتنا بهذه الدراسة ـ نستطيع أن نؤكد أن الطبرى لم يخضع القراءات لمقاييس اللغة ، وإنما رأى أن المنسوب إلى النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ على يقين ليس بمعزل عن مقاييس اللغة الفصحى التى هى وعاء القرآن الكريم ، وإنما منشأ هذا الاتهام عند

---

(٦٨) د . لبيب السعيد في كتابه (دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبرى المفسر) القسم الأول : ١٢ ـ ٣٢ .

المتأخرين منذ ارتضوا للقراءات موافقة العربية بأى وجه من الوجوه . على حين لم يقبل فيها الطبرى إلا قوة الوجه في العربية ، لئلا يسوء وجه القرآن ويغض من بلاغته وفصاحته .

وأما أنه لم يتحرج من الحكم عليها بنظرته الشخصية فهى دعوى ينقضها الواقع المشهود في تفسيره فما من قراءة منحها أولوية الصواب ، أو حرمها منه إلا جاءت مشفوعة بدليل يقبله المنطق وتسيغه الآثار ، وإنما منشأ هذا الاتهام - عند القائلين به - هو الخلط بين عاطفة الإجلال للسلف وبين التماس البرهان على قضية تتعلق بكتاب الله تعالى .

وأما أنه يخرق الإجماع على أن هذه القراءات في المرتبة سواء ؛ فدعواهم الإجماع مخالفة لما استفاض من تنازع أئمة هذا الشأن في هذا المجال ، ويكفى ما سقناه آنفا من مختلف الآراء حول هذه القضية ، وإنما منشأ هذا الاتهام هو أن الطبرى لم يذعن لدعوى الإجماع الموهوم .
وأما أنه بحكم إمامته تابعه آخرون فنهجوا نهجه وسلكوا سبيله فليست متابعتهم له بعاصمة لهم من ردهم إن هم جانبوا الصواب وزاغ بصرهم عنه أو مال ميزانهم عنه فليس من المقبول أن يقحم أحد نفسه في ميدان ليس من فرسانه ، ولا يفعل ذلك إلاّ غر مأفون .

وأما المستشرقون فلا تنقصهم الأسباب للهجوم على القرآن ، حتى يلتمسوا ذلك عند الطبرى ، فهم إن لم يجدوها اختلقوها ، ولم يكن لحركة النقد في مجال الدراسات الإسلامية أن تتوقف بحجة أنها تشبع نهم الحاقدين على الإسلام وإنما تصفية هذا التراث من شوائبه ضمان لصحة بقائه واستمرار عطائه . .

ثانيا : مقومات المنهج ونماذجه :

لا ينفك منهج الطبرى في القراءات عن منهجه فى التفسير فكلاهما يعتمد على الرواية التى يؤيدها التوارث المتسلسل والذيوع المطرد (النقل المستفيض) ، والرواية على هذا النحو هى المصدر الوحيد للصواب عنده، بل هى أعلى مراتب الحجية .
ومن ثم اشتدت عنايته بنقد الروايات حين يبدو له عدم الوثوق بأى منها ويعبر عن ذلك بما يناسبه .
كما أنه يعتد فى التفسير والقراءات بإجماع الحجة من أئمة هذا الشأن الذين لا يمكن نسبتهم إلى الكذب .
ويتوسع في استخدام حق النقد والتمحيص سواء فيما يتعلق باختلاف القراءات أم

باختلاف وجوه التفسير لا سيما في الأحوال التى تروى فيها الأقوال متعارضة عن مصدر واحد .
وقد يبدى تسامحا تجاه القراءة المخالفة للقراءات المشهورة إذا لم يمس اختلافها جوهر المعنى مساسا هاما ، ويقف موقف الرفض الحاسم إزاء القراءات التى لا تعتمد على الأئمة الذين يعدهم حجة ، والتى تقوم على أساس مضطرب ينشأ عنه تحريف كتاب الله تعالى[٦٩] . .
ومن هذا الإجمال إلى التفصيل ـ باستناد إلى الدراسة الموضوعية للقراءات فى تفسيره ـ نستطيع أن نحدد معالم منهج الطبرى في نقد القراءات على النحو التالي :

أولا : مقياسه القرائى :
١ ـ موافقة رسم المصحف .
٢ ـ إجماع الحجة من القراء بالنقل المستفيض .
٣ ـ قوة الوجه في العربية والأفصح في اللغة .

ثانيا : معياره في الترجيح :
١ ـ رأى الكثرة .
٢ ـ الاعتضاد برأى أهل التأويل .
٣ ـ اتساق الأسلوب مع القراءة .

ثالثا : منهجيته في التطبيق :
١ ـ تصويب الوجوه المختلفة عند التساوى .
٢ ـ تمسكه برأى الحجة وإن خالف رأيه .
٣ ـ اتهام المخالف لقراءة العامة بالشذوذ .
٤ ـ نقده الإسناد المضطرب واعتضاده بسند الرواية .

من النظرية إلى التطبيق :

قد يعز على الباحث في مثل هذه الدراسة المتشعبة أن يمثل لكل بند من بنود المقياس ، أو

---

(٦٩) راجع مذاهب التفسير الإسلامى : جولدتسهر : ترجمة د . عبد الحليم النجار من ١٠٩ ـ ١١٥ بتصرف وتلخيص .

معيار الترجيح ، أو منهجية التطبيق بمثال ينفرد بخصيصة ما سيق له ؛ ذلك لأن الطبرى في نقده للقراءات يعقب في كل حالة بما يناسبها فقد يقتصر على أمر أو أمرين من ذلك وقد يجمع بين الكثير منها ، ومن ثم فلا نستطيع أن نأتى بمثال يحدد كل خصيصة في هذا المنهج ، وإنما نلتزم في هذه الدراسة أن تستوفي معالم هذا المنهج بالتمثيل حتى تلتقى النظرية مع التطبيق على وجه الكمال .

أولا : نماذج المقياس القرائى :

١ ـ موافقة رسم المصحف

ـ في قوله تعالى (يوم يأت لا تكلم نفس . .) ١١/١٠٥ .

اختلف القراء في (يأت) فقرأ عامة أهل المدينة بإثبات الياء فيها وقرأ أهل البصرة وبعض الكوفيين بإثبات الياء في الوصل وحذفها في الوقف ، وقرأ جماعة من أهل الكوفة بحذف الياء في الوصل والوقف .

ـ قال الطبرى : والصواب عندنا (يوم يأت) بحذف الياء وصلا ووقفا اتباعا لخط المصحف ، وأنها لغة معروفة لهذيل[٧٠] . . .

ـ في قوله تعالى (لأهب لك غلاما . .) ١٩/١٩ .

اختلف القراء في (لأهب) قرأ عامة أهل الحجاز والعراق ـ غير أبي عمرو ـ (لأهب) بالألف ، وقرأ أبو عمرو (ليهب) بالياء . .

قال الطبرى : والصواب من القراءة ما عليه قراءة الأمصار وهو (لأهب) بالألف دون الياء ؛ لأن ذلك كذلك في مصاحف المسلمين ، وعليه قراءة قديمهم وحديثهم غير أبي عمرو ، وغير جائز خلافهم فيما أجمعوا عليه ، ولا سائغ لأحد خلاف مصاحفهم[٧١] .

ـ في قوله تعالى (ولا يأتل . .) ٢٤/٢٢ .

اختلف القراء في ذلك فقرأه عامة قراء الأمصار (يأتل) بمعنى يفتعل من الألية وهى القسم به ، وقرأ أبو جعفر ، وزيد بن أسلم (ولا يتأل) معنى يتفعل من الألية . .

قال الطبرى : والصواب في ذلك عندى قراءة من قرأ (يأتل) لأن ذلك في خط المصحف كذلك ، والقراءة الأخرى مخالفة خط المصحف ، فاتباع المصحف مع قراءة جماعة القراء

---

(٧٠) ٦٩/١٢ ط بولاق .
(٧١) ٤٧/١٦ .

وصحة المقروء به أولى من خلاف ذلك كله[72] .

٢ ـ إجماع الحجة من القراء بالنقل المستفيض :

ـ في قوله تعالى (أن تضل أحداهما فتذكر) ٢/٢٨٢ .

اختلف القراء في ذلك : قرأ عامة أهل الحجاز والمدينة وبعض أهل العراق (أن تضل) بفتح الهمزة ونصب الفعل الأول والثانى ، وقرأ آخرون بكسر الهمزة ـ قراءة حمزة ـ والأعمش . وقرأ آخرون (فتذكر) بالتخفيف ـ قراءة ابن كثير وأبي عمرو ، وشدد الباقون ، وكلهم نصب الفعل إلاّ حمزة فإنه رفع .

قال الطبرى : والصواب عندنا فتح الهمزة ، وتشديد الكاف ونصب الراء منه .. وإنما اخترنا ذلك لإجماع الحجة من قدماء القراء والمتأخرين على ذلك ، وانفراد الأعمش ومن قرأ قراءته ، ولا يجوز ترك قراءة جاء بها المسلمون مستفيضة بينهم إلى غيرها ، وأما اختيارنا (فتذكر) بتشديد الكاف أولى من التخفيف ، وتأويل التخفيف خطأ لا معنى له من وجوه شتى[73] . . .

ـ في قوله تعالى(قال رجلان من الذين يخافون) ٥/٢٣ .

اختلف القراء في ذلك : قرأ أهل الحجاز والعراق والشام (يخافون) بفتح الياء ، وقرأها سعيد بن جبير بضم الياء .

قال الطبرى : وأولى القراءتين بالصواب عندنا قراءة الفتح لإجماع قراء الأمصار عليها ، وأن ما استفاضت به القراءة عنهم فحجة لا يجوز خلافها وما انفرد به الواحد فجائز عليه الخطأ والسهو[74] .

ـ في قوله تعالي (فيسبوا الله عدوا ..) ٦/١٠٨ .

أجمعت الأمة من قراء الأمصار على قراءة (عدوا) بفتح العين وتسكين الدال وتخفيف الواو على أنه مصدر .. وروى عن الحسن البصرى أنه يقرؤها (عَدُوّا) مشددة الواو وقد ذكر ذلك عنه بعض البصريين ..

قال الطبرى : والصواب من القراءة عندى في ذلك القراءة الأولى لإجماع الحجة من القراء على ذلك ، وغير جائز خلافها فيما جاءت عليه مجمعة[75] ..

---

(٧٢) ١٨/٨١ .

(٧٣) ٣/٨٣ .

(٧٤) ٦/١١٤ .

(٧٥) ٧/٢٠٨ .

٣ ـ قوة الوجه في العربية والأفصح في اللغة :

ـ في قوله تعالى : (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) ٤/١ .

قرأ حمزة (والأرحامِ) بالجر عطفا على الهاء في (به) فعطف بظاهر على مكنى مخفوض وذلك غير فصيح من الكلام عند العرب لأنها لا تعطف بظاهر على مكنى في الخفض إلا في ضرورة الشعر . . وأما الكلام فلا شيء يضطر المتكلم إلى اختيار المكروه من المنطق والرديء في الإعراب منه .

قال الطبرى : والقراءة التى لا نستجيز للقارىء أن يقرأ غيرها في ذلك النصب لما قد بينا أن العرب لا تعطف بظاهر من الأسماء على مكنى في حال الخفض إلا في ضرورة شعر على ما قد وصفت[٧٦] .

ـ في قوله تعالى (وقالوا هذه أنعام وحرث حجر) ٦/١٣٨ .

قرأ أهل الحجاز والعراق والشام (حجر) بكسر الحاء ، وقرأ قتادة وغيره (حجر) بضم الحاء بمعنى حرام .

قال الطبرى : والقراءة التى لا أستجيز خلافها بكسر الحاء لإجماع الحجة من القراء عليها وأنها اللغة الجودى من لغات العرب[٧٧] .

ـ في قوله تعالى : (وجعلنا لكم فيها معايش) ٧/١٠ .

قرأ عامة أهل الأمصار (معايش) بغير همز ، وقرأ عبد الرحمن الأعرج (معائش) بالهمز .

قال الطبرى : والصواب من القراءة عندنا (معايش) بغير همز لأنها مفاعل من قول القائل عشت تعيش فالميم فيها زائدة والياء في الحكم متحركة لأن واحدها مفعلة (معيشة) متحركة الياء نقلت حركة الياء منها إلى العين في واحدها فلما جمعت ردت حركتها إليها لسكون ما قبلها وتحركها . . وذلك مخالف لما جاء من الجمع على مثال فعائل التى تكون الياء فيها زائدة ليست بأصل فإن ما جاء من الجمع على هذا المثال فالعرب تهمزه مثل مدائن وصحائف . . وربما همزت العرب جمع مفعلة وإن كان الفصيح في كلامها ترك الهمز فيها ، وعلى هذا قرأ الأعرج وليس ذلك بفصيح والقرآن أولى بالأفصح والأعرف[٧٨] .

---

(٧٦) ١٥٢/٤ .

(٧٧) ٣٤/٨ .

(٧٨) ٩٣/٨ .

ثانيا : نماذج معياره في الترجيح :

١ ـ رأى الكثرة . .

ـ في قوله تعالى : (إن الذين فرقوا دينهم) ٦/١٥٩ .

روى عن على بن أبي طالب رضى الله عنه أنه قرأ (فارقوا) أى خرجوا فارتدوا عنه من المفارقة ، وقرأ ابن مسعود (فرقوا) وعلى هذه القراءة قراء المدينة والبصرة وعامة قراء الكوفيين . . على معنى أن دين الله واحد ـ وهو دين إبراهيم الحنيفية المسلمة ففرق ذلك اليهود والنصارى . .

قال الطبرى : والصواب من القول أنهما قراءتان معروفتان قد قرأت بكل واحدة منهما أئمة من القراء ، وهما متفقتا المعنى غير مختلفيه ، وذلك أن كل ضال فلدينه مفارق ، والذين فرقوا دينهم الذى ارتضاه الله لعباده فتهود أو تنصر أو تمجس فهو لدين الحق مفارق وبأى ذلك قرأ القارىء فهو للحق مصيب غير أنى أختار القراءة التى عليها معظم القراء وهى (فرقوا)[٧٩] . .

ـ فى قوله تعالى : (كأنما يصعد في السماء) ٦/١٢٥ .

قرأ عامة أهل المدينة والعراق (يصعد) بمعنى يتصعد فأدغموا التاء في الصاد ، وقرأ بعض الكوفيين (يصّاعد) بمعنى يتصاعد فأدغم التاء في الصاد ، وقرأ بعض المكيين (يصعد) بسكون الصاد وفتح العين من صعد يصعد .

قال الطبرى : وكل هذه القراءات متقاربات المعنى غير أنى اختار (يصعد) بتشديد الصاد من غير ألف لكثرة القراء بها[٨٠] . .

ـ في قوله تعالى : (ما ننزل الملائكة إلا بالحق) ١٥/٨ .

قرأ عامة قراء المدينة والبصرة (ما تنزل الملائكة) بفتح التاء ورفع الملائكة وقرأ أهل الكوفة بالنون وتشديد الزاى ونصب الملائكة ، وقرأ بعض أهل الكوفة بضم التاء ورفع الملائكة على وجه ما لم يسم فاعله .

قال الطبرى : هذه القراءات سواء وإن كنت أحب ألّا يعدو القارىء إحدى القراءتين : قراءة أهل المدينة ، وقراءة جمهور الكوفيين لأن ذلك هو القراءة المعروفة في العامة أما الثالثة فشاذة قليل من قرأ بها[٨١] .

---

(٧٩) ٨/٧٧ .

(٨٠) ٨/٢٤ .

(٨١) ١٤/٦ .

٢ ـ الاعتضاد برأى أهل التأويل :

ـ فى قوله تعالى : (فتلقى آدم من ربه كلمات) ٢/٣٧ .

قرأ بعضهم (آدم) بالنصب (كلمات) بالرفع ـ قراءة ابن كثير وقرأ الباقون برفع (آدم) ونصب (كلماتٍ) .

قال الطبرى : وإن كان للقراءة وجه من العربية جائز ، فغير جائز عندى في القراءة إلاّ رفع (آدم) على أنه المتلقى الكلمات ، لإجماع الحجة من القراء وأهل التأويل من علماء السلف والخلف على توجيه التلقى إلى آدم دون الكلمات ، وغير جائز الاعتراض عليها فيما كانت مجمعة عليه بقول من يجوز عليه السهو والخطأ[٨٢] .

ـ فى قوله تعالى : (فالق الاصباح) ٦/٩٦ .

ذكر عن الحسن البصرى أنه كان يقرأ (الأصباح) بفتح الهمزة كأنه تأول ذلك بمعنى جمع صبح ، ولم يبلغنا عن أحد سواه أنه قرأ كذلك ، والقراءة العامة بكسر الهمزة .

قال الطبرى : والقراءة التى لا نستجيز غيرها بكسر الهمزة ، لإجماع الحجة من القراء وأهل التأويل على صحة ذلك ورفض خلافه[٨٣] .

ـ فى قوله تعالى : (إنهم لا أيمان لهم) ٩/١٢ .

قرأ أهل الحجاز والعراق وغيرهم (إنهم لا أيمان لهم) بفتح همزة (أيمان) بمعنى لا عهود لهم على ما قد ذكر من أقوال أهل التأويل وذكر عن الحسن البصرى أنه كان يقرأ ذلك (لا إيمان) بكسر الهمزة بمعنى لا إسلام لهم ، وقد يتوجه لقراءته كذلك وجه غير هذا أى أنهم لا أمان لهم أى لا تؤمنوهم ولكن اقتلوهم حيث وجدتموهم كأنه أراد المصدر من قول القائل آمنته فأنا أو منه إيمانا .

قال الطبرى : والصواب من القراءات في ذلك الذى لا أستجيز القراءة بغيره قراءة فتح الهمزة لاكسرها ، لإجماع الحجة من القراء عليها ورفض خلافه ، ولإجماع أهل التأويل على ما ذكرت من أن تأويله لا عهد لهم ولا تكون إلا بفتح الهمزة[٨٤] . .

٣ ـ اتساق الأسلوب مع القراءة :

ـ في قوله تعالى : (سنكتب ما قالوا وقتلهم الأنبياء) ٣/١٨١ .

---

(٨٢) ١/١٩٣ .

(٨٣) ٧/١٨٨ .

(٨٤) ١٠/٦٣ .

قرأ أهل الحجاز وعامة قراء العراق (سنكتب) بالنون ، ونصب (قتلهم) وقرأ بعض الكوفيين بالياء ، ورفع القتل على ما لم يسم فاعله . .

قال الطبرى : والصواب من القراءة في ذلك بالنون ونصب القتل لقوله تعالى بعدها (ونقول) ليوفق بينهما في المعنى[٨٥] . .

ـ في قوله تعالى (من يصرف عنه يومئذ فقد رحمه) ٦/١٦ .

قرأ عامة أهل الحجاز والمدينة والبصرة (يصرف) بضم الياء وفتح الراء وقرأ عامة قراء الكوفة (يصرف) بفتح الياء وكسر الراء . .

قال الطبرى : وأولى القراءتين في ذلك بالصواب قراءة (يصرف) بفتح فكسر لدلالة قوله تعالى بعده (فقد رحمه) على صحة ذلك أن القراءة فيه بتسمية فاعله[٨٦] . .

ـ في قوله تعالى : (إذ يغشيكم النعاس أمنة منه) ٨/١١ .

قرأ عامة أهل المدينة (يغشيكم) بضم الياء وتخفيف الشين ونصب النعاس من أغشاهم الله النعاس فهو يغشيهم ، وقرأ عامة أهل الكوفة بضم الياء وتشديد الشين ونصب النعاس من غشّاهم ، وقرأ بعض المكيين والبصريين (يغشاكم النعاس) بفتح الياء ورفع النعاس بمعنى غشيهم النعاس واستشهدوا لذلك بقوله فى آل عمران (يغشى طائفة) .

قال الطبرى : وأولى ذلك بالصواب قراءة الكوفيين لإجماع جميع القراء على قراءة قوله (وينزّل) بتوجيه ذلك إلى أنه من فعل الله عز وجل فكذلك الواجب أن يكون كذلك (يغشيكم) إذ كان قوله (وينزل) عطفا على (يغشيكم) ليكون الكلام متسقا على نحو واحد[٨٧] .

ثالثا : نماذج منهجيته في التطبيق :

١ ـ تصويب الوجوه المختلفة عند التساوى

ـ في قوله تعالى : (واتقوا الله الذى تساءلون . .) ٤/١ .

قرأ عامة قراء أهل المدينة والبصرة (تساءلون) بتشديد السين بمعنى تتساءلون ثم أدغم إحدى التاءين في السين ، وقرأ بعض الكوفيين بالتخفيف . .

---

(٨٥) ١٣٠/٤ .

(٨٦) ١٠٢/٧ .

(٨٧) ١٢٨/٩ .

قال الطبرى : وهما قراءتان معروفتان ولغتان فصيحتان أعنى التخفيف والتشديد ، وأىّ ذلك قرأ القارىء أصاب الصواب فيه لأن معنى ذلك بأى وجهيه قرىء غير مختلف(٨٨) .

ـ في قوله تعالى (ولتستبين سبيل المجرمين) ٦/٥٥ .

قرأ عامة أهل المدينة بالتاء ونصب (سبيل) خطابا للنبى صلى الله عليه وسلم ، وقرأ بعض المكيين وبعض البصريين بالتاء ورفع السبيل على أن القصد للسبيل ولكنه يؤنثها ، وقرأ عامة أهل الكوفة بالياء ورفع السبيل على أن الفعل للسبيل ولكنهم يذكّرونه ومعنى القراءتين الأخيرتين واحدٌ وإنما الاختلاف في تذكير السبيل وتأنيثها .

قال الطبرى : وسواء قرئت بالتاء أو بالياء ورفع السبيل ، فإن من العرب من يذكّر السبيل وهم بنو تميم وأهل نجد ، ومنهم من يؤنثه وهم أهل الحجاز وهما لغتان مشهورتان ولا وجه لاختيار إحداهما(٨٩) .

ـ في قوله تعالى : (نرفع درجات من نشاء) ٦/٨٢ .

قرأ عامة أهل الحجاز والبصرة بإضافة الدرجات إلى مَنْ ، وقرأ عامة أهل الكوفة بتنوين الدرجات .

قال الطبرى : والصواب من القول في ذلك عندي أن يقال هما قراءتان قرأ بكل منهما أئمة من القراء مع تقارب معناهما فبأيتهما قرأ القارىء فمصيب الصواب في ذلك (٩٠) .

٢ ـ تمسكه برأى الحجة وإن خالف رأيه :

ـ في قوله تعالى (وعبد الطاغوت) ٥/٦٠ .

قرأ أهل الحجاز والشام والبصرة وبعض الكوفيين (وعبد الطاغوت) أى ومن عَبَدَ الطاغوت بمعنى عابد ، وقرأ جماعة الكوفيين (وعَبُد الطاغوتِ) بالإضافة على معنى وخدم الطاغوت ، قراءة حمزة وقرأ الأعمش (وعُبُد الطاغوت) جمع الجمع مثل ثمر وأثمار وثُمرُ ، وقرأ أبو جعفر (وعُبِد الطاغوتُ) كما يقال ضُرب عبدُ الله ، قال الطبرى : وهى قراءة لا معنى لها ، وقرأ الأسلمى (وعابد الطاغوت) .

قال الطبرى : ولو قرىء (وعَبْد الطاغوتِ) بالكسر كان له مخرج في العربية صحيح وإن لم استجَز اليوم القراءة بها إذ كانت قراءة الحجة على خلافها . . ثم ذكر لها قراءات أخرى .

---

(٨٨) ٤/١٥٠ .
(٨٩) ٧/١٣٤ .
(٩٠) ٧/١٧٠ .

وأولى القراءات عندى من قرأ (وعَبَد الطّاغوتَ) قراءة العامة ، وكذلك قراءة حمزة لأن لها مخرجا ثم قال : ولو كنا نستجيز مخالفة الجماعة في شيء مما جاءت به مجمعة عليه لاخترنا القراءة بغير هاتين القراءتين ، غير أن ما جاء به المسلمون مستفيضا فهم لا يتناكرونه فلا نستجيز الخروج منه إلى غيره[91] .

٣ ـ اتهام المخالف لقراءة العامة بالشذوذ :

ـ في قوله تعالى : إلا أن تكون تجارة حاضرة . .) ٢/٢٨٢ .

قرأ عامة أهل الحجاز والعراق وعامة القراء (تجارة) بالرفع وانفرد بعض قراء الكوفيين فقرأها بالنصب ـ قراءة عاصم ـ قال الطبرى : وذلك وإن كان جائزا في العربية غير أنى اختار قراءة الرفع ولا استجيز القراءة بغيرها لإجماع القراء وشذوذ من قرأ ذلك نصبا عنهم ولا يعترض بالشاذ على الحجة[92] .

ـ في قوله تعالى : (كأنما أغشيت وجوههم قطعا من الليل مظلما) ١٠/٢٧ .

قرأ عامة قراء الأمصار (قطعا) بفتح الطاء جمع قطعة ، وقرأ بعض متأخرى القراء بسكون الطاء .

قال الطبرى : القراءة التى لا يجوز خلافها بفتح الطاء لإجماع الحجة وشذوذ ما عداها وحسب الأخرى دلالة على شذوذها خروج قارئها على أهل الحجة[93] .

٤ ـ نقده الإسناد واعتضاده بسند الرواية :

ـ في قوله تعالى : (وريشا ولباس التقوى) ٧/٢٦ .

قرأ عامة أهل الأمصار (وريشا) بغير ألف بعد الياء ، وذكر عن زر بن حبيش والحسن البصرى أنهما كانا يقرآنه (ورياشا) .

قال الطبرى : والصواب القراءة بغير ألف لإجماع الحجة عليها وقد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم خبر في إسناده نظر أنه قرأها بالألف[94] .

ـ في قوله تعالى (حتى إذا بلغ بين السدين) ١٨/٩٣ .

---

(٩١) ٦/١٩٠ ، ١٩١ ، وراجع ١٥/١٢٥ قولا مثل هذا فى التأويل .
(٩٢) ٣/٨٧ ، ٦/٤٢ ، ٥٩ ، ١١٤ ، ١٧١ ، ٨/٣٣ .
(٩٣) ١١/٧٧ ، ٧٨ .
(٩٤) ٨/١٠٩ .

قرأ عامة أهل المدينة وبعض الكوفيين (السُدين) بضم السين وكذلك جميع ما في القرآن ،وقرأ بعض المكيين بفتح ذلك كله وقرأ أبو عمرو بالفتح في (الكهف) وبالضم في (يّس) ويقول هو بالفتح الحاجز بين شيئين وبالضم ما كان من غشاوة في العين ، وقرأ جميع الكوفيين بالفتح في جميع القرآن ، وبالضم في (الكهف) خاصة وفي رواية عن هارون عن أيوب عن عكرمة قال : (ما كان من صنعة بنى آدم فهو (السَّد) بالفتح وما كان من صُنع الله فهو (السُد) بالضم وكان الكسائى يقول هما لغتان بمعنى واحد) .

قال الطبرى : هما قراءتان ولغتان متفقتا المعنى ولا معنى للفرق بينهما لأنا لم نجد شاهدا يبين الفرق بينهما ، وأما ما ذكر عن عكرمة فإن الذى نقله عن أيوب هو هارون وفي نقله نظر ولا نعرف عن أيوب ذلك من رواية ثقات أصحابه(٩٥) .

ـ في قوله تعالى (قد بلغت من لدنى عذرا) ١٨/٧٦ .

قرأ عامة أهل المدينة (لدنى) بفتح اللام وضم الدال وتخفيف النون وقرأ عامة أهل الكوفة والبصرة بفتح اللام وضم الدال وتشديد النون وقرأ بعض الكوفيين بإشمام اللام الضم وتسكين الدال .

قال الطبرى : والصواب أنهما لغتان فصيحتان قرأ بكل منهما علماء من القراء ، غير أنّ أعجب القراءتين عندى (لَدُنّى) لأنها أشهر اللغات ، ولعلة أخرى هى أن محمد بن نافع البصرى روى بإسناد عن أبىّ أن النبى قرأها (لدنّى) مثقلة(٩٦) .

---

(٩٥) ١٦/١٣ .
(٩٦) ١٥/١٨٥ ، ١٨٦ .

المراجع مرتبة حسب ورودها في البحث

١ ـ النشر في القراءات العشر ط : دار الفكر — أبو الخير محمد الشهير بابن الجزرى
٢ ـ فتح البارى. ن : دار إحياء التراث العربى — ابن حجر العسقلانى
٣ ـ المحرر الوجيز في التفسير ط : الدوحة — أبو محمد عبد الحق بن عطية
٤ ـ جامع البيان في التفسير ط : دار المعرفة — أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى
٥ ـ دراسات لأسلوب القرآن ط السعادة — محمد عبد الخالق عضيمة
٦ ـ البحر المحيط في التفسير ن : النصر — أثير الدين الشهير بأبى حيان
٧ ـ الجامع لأحكام القرآن ن الكتاب العربى — أبو عبد الله محمد الشهير بالقرطبى
٨ ـ المخصص — ابن سيده
٩ ـ شرح الشافية ط حجازى — رضى الدين الاسندابادى
١٠ ـ معانى القرآن ط دار الكتب المصرية — أبو زكريا الفراء
١١ ـ المنصف ط الحلبى — أبو الفتح بن جنى تحقيق إبراهيم مصطفى
١٢ ـ زاد المسير في علم التفسير ن المكتب الإسلامى — أبو الفرج جمال الدين بن الجوزى
١٣ ـ تأويل مشكل القرآن ن المكتبة العلمية — أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة
١٤ ـ الكشاف في التفسير ن دار الكتاب العربى — محمود بن عمر الزمخشرى
١٥ ـ الكشف عن وجوه القراءات ن الرسالة — مكى بن أبي طالب تحقيق د . محيى الدين
١٦ ـ المحتسب في القراءات ن المجلس الأعلى — أبو الفتح عثمان بن جنى
١٧ ـ إملاء ما منّ به الرحمن — أبو البقاء العكبرى
١٨ ـ غيث النفع في القراءات السبع — على النورى الصفاقسى
١٩ ـ منجد المقرئين ن مكتبة القدسي — أبو الخير محمد الشهير بابن الجزرى
٢٠ ـ الإبانة عن معانى القراءات — مكى بن أبي طالب تحقيق د . شلبى
٢١ ـ مناهل العرفان ط الحلبى — محمد عبد العظيم الزرقانى
٢٢ ـ غاية النهاية ط دار الكتب العلمية — أبو الخير محمد الشهير بابن الجزرى
٢٣ ـ القراءات القرآنية ط دار القلم — د . عبد الهادى الفضيلى
٢٤ ـ التحرير والتنوير ن الدار التونسية — الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور
٢٥ ـ المرشد الوجيز ن دار صادر — شهاب الدين أبو شامة

٢٦ ـ البرهان في علوم القرآن ن دار المعرفة — بدر الدين الزركشى تحقيق أبى الفضل

٢٧ ـ في اللهجات العربية ط الانجلو — د . إبراهيم أنيس

٢٨ ـ حجة القراءات ن الرسالة — الإمام أبو زرعة ، تحقيق سعيد الأفغانى

٢٩ ـ الإقناع في القراءات ن دار الفكر — أبو جعفر ابن الباذش تحقيق د . قطامش

٣٠ ـ السبعة في القراءات ن دار المعارف — ابن مجاهد تحقيق د . شوقى ضيف

٣١ ـ الانتصاف بذيل الكشاف — أحمد بن المنير الاسكندرى

٣٢ ـ التبصرة في القراءات ن معهد المخطوطات — مكى بن أبى طالب تحقيق د . محيى الدين

٣٣ ـ الإتقان في علوم القرآن — جلال الدين السيوطى تحقيق أبى الفضل

٣٤ ـ دفاع عن القراءات ن دار المعارف — دكتور لبيب السعيد

٣٥ ـ مذاهب التفسير الإسلامى ن دار اقرأ — جولدتسهر تحقيق وترجمة د . عبد الحليم النجار

بالبحث تُستخرَجُ دفائنُ العلوم .
ولولا الخطأُ لما أشْرَقَ نورُ الصواب .
ولا فرقَ بين إنسانٍ يقلد وبهيمة تنقاد .
وفساد الدين في ثلاثة : زلَّة العلماء ، وميل الحكماء ، وتأويل الرؤساء .
ومَنْ لم يكن معه عقل مرصوص ، لم ينتفع بالحديث المقصوص .